التقرير الاستراتيجي الفلسطيني

لسنة 2008

تحرير
د. محسن محمد صالح

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

الفصل الأول

الوضع الفلسطيني الداخلي:
البوصلة المفقودة والشرعيات المنقوصة

بريد إلكتروني: info@alzaytouna.net الموقع: www.alzaytouna.net

يمكنكم التواصل معنا والاطلاع على صفحات المركز عبر الضغط على التطبيقات أدناه:

الوضع الفلسطيني الداخلي:
البوصلة المفقودة والشرعيات المنقوصة

مقدمة

اتسم الوضع الفلسطيني الداخلي في سنة 2008 باستمرار "شقاء الأشقاء"، وبتكريس الانقسام بين فتح وحماس وبين حكومتي رام الله وغزة، ولم تنجح محاولات ترتيب البيت الفلسطيني، ولا بيت حركة فتح نفسها.

"الشرعيات" الفلسطينية مثلت نماذج شرعية منقوصة، بالنسبة إلى بعضها بعضاً وبالنسبة إلى العالم الخارجي، سواء أكانت شرعية حكومة الطوارئ في رام الله، أم شرعية حكومة إسماعيل هنية المقالة في غزة. أما منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف.) فإن مؤسساتها التنفيذية والتشريعية، بما في ذلك لجنتها التنفيذية ومجلسها المركزي ومجلسها الوطني تعاني من انتهاء مددها القانونية منذ نحو عشر سنوات، ومن أنها لم تعد تعكس حقيقة الواقع الفلسطيني، ولا القوى الفلسطنية الموجودة على الأرض.

حالة "التيه" و"ضياع البوصلة" التي عانى منها الوضع الداخلي الفلسطيني طوال سنة 2008 ألقت بظلالها على الحوار بين فتح وحماس. ولم يحدث اختراق في مسار التسوية، كما لم يحدث اختراق في مسار المقاومة. غير أن حالة "التيه" لم تكن بالضرورة فقداناً للرؤية، كما أن أزمة المشروع الوطني لم تكن بالضرورة مجرد صراع على السلطة. إذ إن الأمر يتعدى ذلك إلى عملية تدافع لم تُحسم بعد بين نهجين مختلفين في طريقة تناول المشروع الوطني، وتحقيق الأهداف الوطنية في التحرير والاستقلال؛ كما لم يتمكن النهجان حتى الآن من التوافق على قضايا جوهرية مرتبطة بمساري التسوية والمقاومة، وبالاعتراف بـ"إسرائيل" و"حقها" في الأرض المحتلة سنة 1948. هذا فضلاً عن أنه لم يتمكن الطرفان حتى الآن من تحقيق بناء ثقة متبادل يمكّن من استيعاب الجميع بشكل عادل وفاعل في منظمة التحرير، وفي مؤسسات العمل الوطني الفلسطيني. ولذلك، تواصلت أزمة المشروع الوطني الفلسطيني، بينما كان شعب فلسطين يدفع فواتير الاحتلال والحصار ومصادرة الأراضي وتهويد المقدسات وتوسيع المستوطنات. غير أن الصمود البطولي للشعب وللمقاومة في الحرب على قطاع غزة (2008/12/27-2009/1/18)، والتفاعل الكبير معها فلسطينياً وعربياً وإسلامياً ودولياً، وإفشال الأهداف الإسرائيلية؛ أعطى دفعة أمل لإعادة ترتيب البيت الفلسطيني وفق أجندة وطنية فلسطينية.

أولاً: حكومة تسيير الأعمال في رام الله

تابعت حكومة تسيير الأعمال برئاسة سلام فياض عملها في إدارة السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية بدعم من الرئيس عباس، وبغطاء ضمني (وربما على مضض) من حركة فتح، مستفيدة من الاعتراف العربي والدولي بها. وتناغمت حكومة فياض مع اتفاقات أوسلو، وتساوقت مع خريطة الطريق، وأعادت التنسيق الأمني مع "إسرائيل"، وفتحت للجنرال الأمريكي كيث دايتون Keith Dayton المجال لما يسمى "تطوير" و"بناء" أجهزتها الأمنية، بما يتوافق واستحقاقات خريطة الطريق ومتطلبات الدور الأمني لإدارة الحكم الذاتي.

ورأت حكومة فياض في ذلك سياسة واقعية تقتضيها طبيعة المرحلة، وضعف الوضع الفلسطيني والعربي والإسلامي، وعدم قدرة خط المقاومة عملياً، في الظروف الراهنة، من تحقيق الأهداف الوطنية، مع الإشارة إلى أن صمود المقاومة في وجه العدوان الإسرائيلي على غزة، وإفشاله، هزّ كثيراً من هذه القناعات. ولذلك، فإن حكومة فياض سعت للإيفاء بالتزاماتها وفق خريطة الطريق وشروط الرباعية الدولية لدفع الطرف الإسرائيلي للإيفاء بالتزاماته، وتحصيل الحقوق الفلسطينية أو جزء منها من خلال مسار المفاوضات. وركزت توجهات حكومة فياض على تحسين الأوضاع الاقتصادية والمعيشية للفلسطينيين، باعتبار أن التنمية الاقتصادية التي تعتمدها "ذات فلسفة ومنطلق سياسي مقاوم، يقوم على أساس تثبيت المواطن على أرضه"[1].

غير أن تلك "الفلسفة" التي "كفَّت" يد الفلسطينيين، لم تحصل على أدنى تعهد من الإسرائيليين بكفّ أيديهم عن الاستيطان ومصادرة الأراضي والتهويد والاعتقالات والاغتيالات. وانشغلت حكومة فياض وأجهزتها الأمنية بملاحقة عناصر حماس والمقاومة، وبتجريدها من السلاح، وباجتثاث البنية التحتية لها، بما في ذلك إغلاق جمعياتها ومؤسساتها الخيرية. إن حكومة فياض بحسب النظام الديموقراطي الفلسطيني، تدين بشرعية تكليفها إلى الرئاسة الفلسطينية، غير أنها لم تحصل على شرعية اعتمادها واستمرارها من المجلس التشريعي الفلسطيني الذي تقوده حماس. وكان من المثير للاستغراب أن تقوم هذه الحكومة التي يفترض أن تمثل إرادة الشعب، بمحاربة الجهة التي تعبر عن إرادة غالبيته والمخولة بتمثيله![2].

وهكذا، فإنه من الناحية العملية ظلّ المحدد الأساس والفاعل الأكبر في بقاء حكومة فياض واستمرارها، هو حرمان المجلس التشريعي من أداء مهامه، وتعطيله وبقاء غالبية أعضائه من أبناء الضفة الغربية (وتحديداً من كتلة الإصلاح والتغيير المدعومة من حماس) في السجون الإسرائيلية. وبعبارة أخرى فإن المحدِّد الإسرائيلي – الأمريكي كان عاملاً فاعلاً في صناعة القرار الفلسطيني، من خلال فرض مسارات معينة تخدم طرفاً دون آخر.

قام الرئيس عباس وحكومة فياض بإعادة صياغة القوانين الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، مستفيدين من تغييب السلطة التشريعية المعارضةُ لإجراءاتهم. وخلال الفترة من حزيران/ يونيو 2007 وحتى حزيران/ يونيو 2008، أصدر عباس وحكومة رام الله 406 مراسيم غطت تقريباً كل جوانب الحياة والنظام السياسي والقانوني[3]. وقد فتح هذا المجال لاتهام الرئاسة وحكومة تسيير الأعمال برئاسة فياض بأنهم في الوقت الذي يتهمون فيه حماس بالانقلاب في غزة والخروج على الشرعية، فإنهم أنفسهم ينقلبون على الشرعية التشريعية، ويقومون بالتعاون مع الاحتلال بمحاربة ممثليها واجتثاثهم.

حكومة فياض تناغمت مع الرئيس عباس في شكل التعامل مع قطاع غزة وحكومة إسماعيل هنية المقالة فيها. وقال فياض إن إعادة سيطرة السلطة في رام الله على قطاع غزة هو "هدف رئيسي للسياسة، ونسعى إليه بشدة على الدوام". ولذلك دعا فياض إلى نشر قوات أمن عربية بصورة مؤقتة في قطاع غزة من أجل المساعدة على توحيده مع الضفة[4]. وكان هذا يعني توريط البلاد العربية بشكل مباشر في الشأن الداخلي الفلسطيني، ولمصلحة طرف ضدّ آخر، وبعملية غير مضمونة النتائج، خصوصاً مع رفض حماس لهكذا تدخل، وبعد فشل إجراءات السلطة في رام الله وفشل كافة وسائل العدوان والحصار الإسرائيلي. وكان رأي حماس أنه إذا كان ثمة حاجة لتدخل عربي فليذهب إلى الضفة حيث الاحتلال الإسرائيلي المباشر، وحيث إن حاجة الفلسطينيين الحقيقية هي لحمايتهم من العدوان الإسرائيلي، وليس من رجال المقاومة.

أثارت فكرة إعلان قطاع غزة "إقليماً متمرداً" لغطاً كبيراً في الساحة الفلسطينية. وكشف عزام الأحمد، رئيس كتلة حركة فتح البرلمانية، في 2008/7/28 أن مؤسسات السلطة الفلسطينية تدرس بجدية منذ بضعة أسابيع، اقتراحاً يقضي باعتبار قطاع غزة إقليماً متمرداً يخضع لسيطرة "عصابة عسكرية نفذت عصياناً مسلحاً". وتابع القول "إن من حق الحكومات الشرعية عندما يكون هناك عصيان مسلح في أحد أقاليمها أن تستخدم القوة المسلحة لإنهاء العصيان، وطلب المساعدة ممن تشاء"، إلا أنه استدرك قائلاً "إننا سنكون حريصين على عدم الانجرار إلى استخدام السلاح لإنهاء حالة التمرد"[5]. غير أن أحمد عبد الرحمن، الناطق باسم حركة فتح ومستشار عباس الإعلامي، نفى بشدة وجود أي توجه لدى الرئيس أو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير لإعلان قطاع غزة إقليماً متمرداً، وأكد أنهما ما زالا يعتمدان الحوار سبيلاً وحيداً لإنهاء الانقسام وحل الأزمة[6]. ومع ذلك فإن أبا مازن وفق ما نقلت عنه جريدة معاريف Maariv الإسرائيلية في 2008/12/17، أكد أن قطاع غزة هو "إقليم متمرد" سيطرت عليه حماس بالقوة[7].

وقد دعت حكومة فياض لتكثيف الجهود لإنجاح الحوار الوطني وتشكيل حكومة انتقالية تمهيداً لانتخابات رئاسية وتشريعية[8]. وقد استعدت حكومة فياض لإدارة معابر قطاع غزة بما يكفل رفع الحصار، ولكنها رفضت وجود إدارة مشتركة مع حكومة هنية؛ وهو ما كانت حكومة هنية قد وافقت عليه[9].

ثانياً: الحكومة المقالة في غزة

بدأت السنة بداية ساخنة مع حكومة هنية وحماس وانتهت نهاية ملتهبة. فتداخلت في مطلعها الاشتباكات مع أنصار فتح، مع تصاعد الحصار الإسرائيلي الخانق في القطاع، مما دفع إلى اختراق الحدود مع مصر، وانسياب مئات الآلاف من أبناء القطاع عبر الحدود لشراء احتياجاتهم الضرورية، وعودتهم خلال أيام قليلة. وانتهت السنة بالعدوان الإسرائيلي الواسع على قطاع غزة. وبين بداية السنة ونهايتها وجدت حكومة هنية نفسها تسبح عكس التيار في بيئة عربية منقسمة على نفسها، وبيئة دولية معادية أو مخاصمة أو لا مبالية.

كان نجاح حكومة هنية يتمثل في قدرتها على البقاء في ظروف تكاد تكون مستحيلة. لكن القدرة على البقاء دفعت فاتورتها حصاراً خانقاً لأكثر من مليون ونصف المليون فلسطيني، ودماراً في البنية التحتية، وانشغالاً بتوفير الوقود ولقمة الخبز وحبة الدواء. غير أنها لم تكن تملك خيارات كثيرة، فقد كان سقوطها يعني لها العودة للفلتان الأمني، واجتثاث حماس وبرنامج المقاومة من القطاع، وكسر إرادة الشعب الفلسطيني في التغيير، وعودة برامج أوسلو وخريطة الطريق وأنابوليس بكل سلبياتها ومفاسدها واستحقاقاتها. الذين كانوا يطالبون حكومة هنية "بالنزول عن الشجرة" لم يوفروا لها سلّماً مناسباً، لأنهم كانوا يرغبون في أن تقع على رأسها أو تأتي وهي صاغرة، والشروط التي كانت توضع لإنشاء حكومة فلسطينية جديدة لم يكن يترافق معها إجراءات بناء ثقة، ولا ضمانات شراكة حقيقية في إدارة البيت الفلسطيني وصناعة قراره.

عاشت حكومة هنية طوال سنة 2008 بين خيارين هما؛ إما الموت البطيء المتمثل بالحصار وإفشال التجربة وتشويهها، وإما خيار السقوط والتهميش والاجتثاث المتمثل بالعودة لخيارات أوسلو وخريطة الطريق وأنابوليس. وبين الاستعداد العسكري لمواجهة العدوان الإسرائيلي المتوقع، وبين ثقل المسؤولية إزاء حياة الناس وتوفير حياة كريمة لهم، سلكت حكومة هنية وقيادة حماس دهاليز سنة 2008. ولم تكن حكومة هنية وحماس ترى في تنازلها عن إدارة القطاع مجرد عملية سياسية اعتيادية، فقد ارتأت في الحصار الاقتصادي والسياسي وسيلة لكسر الإرادة والتركيع، وفرض الشروط الإسرائيلية والأمريكية على الشعب الفلسطيني.

تمكنت حكومة هنية من إحكام سيطرتها على القطاع طوال سنة 2008، وفشلت الاجتياحات والحصار والفلتان الأمني في إسقاطها. وحافظت على شعبية لا بأس بها بين أبناء القطاع في وجه معارضة قوية، خصوصاً من حركة فتح التي أعادت ترتيب صفوفها. ومثلت الأنفاق على الحدود المصرية، التي زادت من 24 نفقاً إلى نحو 500 نفق حلاً جزئياً، لتوفير بعض الاحتياجات الضرورية. وتابعت الحكومة توفير غطاء لحركات المقاومة، واستمر نقل و"تهريب" الأسلحة إلى القطاع وتصنيع ما يمكن تصنيعه. غير أن المربع الذي وجدت الحكومة نفسها فيه جعل فعل

حماس وفعل تيار المقاومة فعلاً دفاعياً في جوهره، كما أن الأداء الحكومي ارتبط بضبط الأمن وتوفير الاحتياجات الضرورية ومكافحة الفساد، دون أن تتاح له ظروف القيام بأية عملية تنموية أو تطوير اقتصادي، فضلاً عن تأجيل العديد من الجوانب المرتبطة ببرامج الأسلمة، وتطبيق الشريعة التي يتبناها فكر حماس.

أوجدت التعليمات التي أصدرتها الرئاسة الفلسطينية وحكومة فياض بشأن موظفي السلطة في قطاع غزة وضعاً شاذاً، إذ أمرت الموظفين بعدم الذهاب إلى العمل، باستثناء بعض الوزارات والمؤسسات التي تمس حياة المواطنين بصورة مباشرة، مثل وزارات الصحة والتعليم والمحافظات والجهاز المركزي للإحصاء. وقد أدى ذلك إلى أن السلطة في رام الله أخذت تدفع الرواتب لمن يجلس في بيته، وتوقف الرواتب عمن يذهب للعمل إلا ضمن الاستثناءات التي حددتها. وحسب إحصائية للمجلس الاقتصادي الفلسطيني (بكدار)، الذي يتبع السلطة في رام الله، فإن عدد موظفي قطاع غزة يبلغ 78 ألفاً منهم 31,350 عسكرياً و45,650 مدنياً، وأن عدد الذين يذهبون إلى أعمالهم من بين هؤلاء هو 17,750 موظفاً بنسبة 22.7%، معظمهم في وزارة التربية (12,300 موظفاً)، ووزارة الصحة (5,000 موظف). وتمثل الأجور والرواتب المدفوعة للموظفين على رؤوس أعمالهم نسبة 14.2% من إجمالي الأجور والرواتب التي تدفع لموظفي السلطة في قطاع غزة، أي أن نحو 86% من إجمالي الرواتب التي تحولها السلطة في رام الله للجالسين في بيوتهم، ممن التزموا أو اضطروا للالتزام بقراراتها، وهو ما يساوي 386 مليون دولار يتمّ دفعها دون أي مردود إنتاجي أو خدماتي[10]. الأخبار وتقارير مؤسسات حقوق الإنسان أشارت إلى أنه يوجد كثير من الموظفين لم يسلموا من قطع رواتبهم على خلفيات سياسية، بما في ذلك الكثير من موظفي وزارتي الصحة والتعليم. ولم تنفِ السلطة قطع الرواتب عن حالات معينة لكونها "تعمل مع جهات مغرضة، ولا تلتزم بالشرعية الفلسطينية"، كما صرح أمين عام مجلس الوزراء في حكومة رام الله سعدي الكرنز. غير أن التقارير أشارت لوجود حالات من قطع الرواتب، بناء على تقارير كيدية وكاذبة ترسل إلى رام الله[11]. وحسب تقرير لمركز الميزان لحقوق الإنسان نشر في نيسان/ أبريل 2008، فقد قطعت رواتب 3,615 موظفاً، منهم 1,549 من وزارة الصحة، و693 من وزارة التربية[12]. أما رئيس نقابة الموظفين العموميين علاء الدين البطة فقد تحدث عن قطع رواتب ألفي موظف من وزارة الصحة، وثلاثة آلاف من وزارة التربية، وألفين من الوزارات والهيئات الأخرى[13].

أدت سياسة الرئاسة والحكومة في رام الله مع الوظائف العمومية إلى إضعاف قطاع العمل الحكومي في قطاع غزة، وإلى توظيفه سياسياً في عملية الصراع بين فتح وحماس، وإلى إيجاد بطالة مقنَّعة من نوع جديد. كما كشفت حالة التناقض والارتباك الفلسطيني في تعريف السلوك الوطني حين يصبح عمل الفلسطينيين في المؤسسات الإسرائيلية أمراً عادياً، والعمل في المؤسسات الفلسطينية التي تخدم المواطن الفلسطيني عملاً يعاقب عليه؛ بينما تتمّ مكافأة من يقاطعه ويجلس

في بيته. وعلى أي حال، فيظهر أن حكومة هنية تمكنت من التكيف مع الوضع، فاستطاعت توفير الرواتب لأكثر من 18 ألف موظف ممن يعملون معها[14]، وغطت الحدّ الأدنى من حاجتها للوظائف، فبلغ مثلاً عدد منتسبي الأجهزة الأمنية 13,600 بعد أن كان 56 ألفاً[15]. وملأت العديد من الشواغر بمن يؤيد خطها السياسي أو يتوافق مع برنامجها، أو يتقبل العمل في ظلّ الوضع القائم في القطاع، كما استعانت بكتائب القسام لضبط الأمن عند الحاجة. وهو ما فتح المجال لاتهامها واتهام حماس بتنفيع من يؤيدهما، وإعطاء العمل الحكومي في القطاع وجهاً حزبياً.

ظلّت حكومة هنية تعدُّ نفسها حكومة تسيير الأعمال الشرعية بعد إقالة محمود عباس لها بحسب الدستور الفلسطيني. وعلى الرغم من انسحاب وزراء فتح وباقي الفصائل والمستقلين منها، وبقاء وزراء حماس فقط، إلا أنها استمرت في تسيير الأعمال من خلال الوزراء المتبقين الموجودين في القطاع. وفي أواخر نيسان/ أبريل 2008 أعلنت حكومة هنية نيتها زيادة عدد وزرائها، وهو ما اعتبرته فتح خطوة خطيرة تعزِّز الانقسام والفرقة في الساحة الفلسطينية[16]. وفي أواخر حزيران/ يونيو أصدر إسماعيل هنية قراراً بتعيين محمد عسقول وزيراً للتربية، وأسامة العيسوبي وزيراً للنقل والمواصلات، وطالب أبو شعر وزيراً للأوقاف، وأحمد الكرد وزيراً للشؤون الاجتماعية، وأحمد شويدح وزيراً للعدل، وثبَّت سعيد صيام وزيراً للداخلية[17]، الذي استشهد اغتيالاً في العدوان الإسرائيلي على القطاع فيما بعد.

وتمكنت حكومة هنية في نهاية صيف 2008 من تجاوز إضراب واسع قام به المدرسون والأطباء في القطاع، ونفذته حركة فتح ومؤيدوها، فضلاً عمن يتبنى قضاياهم المطلبية. وقد احتج المعلمون بسبب المناقلات التي قامت بها الحكومة، وبسبب سيطرتها على الاتحاد العام للمعلمين الذي تسيطر عليه فتح. وقد أضرب نحو أربعة آلاف مدرس من أصل عشرة آلاف. وقد تعاملت الحكومة بسرعة وحزم مع الموضوع فهددت المدرسين بقطع رواتبهم، وملأت الفراغات بمدرسين متطوعين. وتعاملت مع الأطباء المضربين بشكل حاسم؛ إذ على الرغم من أن نسبة المشاركين كانت نحو ثلث الأطباء إلا أن الكثير من هؤلاء هم من أطباء الاختصاص، الذين يمكن أن تتعطل الكثير من العمليات والأقسام التخصصية بغيابهم. واستخدمت السلطات أساليب القوة والإكراه لإحضار الأطباء المضربين، بحجة عدم جواز اللجوء إلى أساليب الإضراب في ظروف الحصار والمعاناة التي يعيشها القطاع. ومع إنهاء ظاهرة المربعات الأمنية وإفشال الإضرابات، تكون حكومة هنية قد أحكمت سيطرتها على القطاع، وهو ما أوصل الكثير من معارضيها إلى استنتاج صعوبة، إن لم يكن استحالة، إسقاطها أو تغييرها من الداخل.

ثالثاً: الحوار وإعادة ترتيب البيت الفلسطيني

غطى الحديث عن الحوار بين فتح وحماس، وإعادة ترتيب البيت الفلسطيني، معظم سنة 2008؛ غير أن ما بدا أنهم "شركاء متشاكسون" لم يستطيعوا الجلوس على طاولة واحدة، ولم يتمكنوا من مواجهة بعضهم بعضاً لحلحلة خلافاتهم. وظلّت أجواء الاتهام وانعدام الثقة والشروط المسبقة هي السائدة طوال تلك السنة. وبالطبع، فإن الأمر كان أبعد من مجرد "مشاكسة"، إذ إنه خلاف على البرنامج السياسي وعلى الأهداف الاستراتيجية.

ويظهر أنّ طرفي الخصام؛ فتح وحماس، كانا يحاولان استثمار عنصر الوقت باعتباره جزءاً من العلاج، أو على أساس أنه يلعب لصالح طرف دون آخر، على الرغم من أن مرور الوقت يزيد في أحيان عديدة المشاكل تعقيداً، ويكرس وقائع على الأرض تزيد الحل صعوبة. فمن جهة كانت الرئاسة الفلسطينية وتيار السلطة في رام الله تراهن على أن:

1. الحصار الخانق، واحتمالات الاجتياح الإسرائيلي لقطاع غزة،
2. وعمليات الملاحقة والاجتثاث في الضفة،
3. وانحدار منحنى المقاومة،
4. والفلتان الأمني والإضرابات والاضطرابات،
5. وانسداد الأفق الرسمي العربي والدولي،

ستؤدي إلى إفشال حكومة حماس في القطاع وإسقاطها، وبالتالي فرض شروط الرئاسة وفتح عليها. ومن جهة أخرى، كانت حماس ومؤيدو حكومة هنية يراهنون على:

1. القدرة على الصمود والتحمل وتوفر إرادة المقاومة والقتال.
2. التماسك التنظيمي، في مقابل ترهل وتفكك البني التنظيمية في فتح، ومشاكل الفساد في داخلها.
3. تعثر مسار التسوية، وانعدام وجود أفق لحل سلمي يمكن أن يوافق عليه الشعب الفلسطيني.
4. الشرعية الشعبية الديموقراطية، واحتمال عودة المجلس التشريعي لأداء دوره في أي صفقة تبادل للأسرى، مما يجعل من اليسير إسقاط حكومة فياض ديموقراطياً.
5. قرب انتهاء ولاية الرئيس عباس، في مقابل استمرار صلاحية المجلس التشريعي.
6. فشل المشروع الأمريكي وتعثره في المنطقة.
7. اتساع نطاق الدعم العربي والإسلامي للقطاع المحاصر.

وهكذا، دخل الطرفان في عملية "عضّ أصابع" مشتركة، بانتظار أن يصرخ أحدهما قبل الآخر، لكن ذلك كان يستنزف الوضع الفلسطيني؛ ويعطِّل مشروعه الوطني؛ كما كان يسمح للصائدين في الماء العكر من تشويه الموقف الفلسطيني بسبب حالة الانقسام.

تلخصت اشتراطات الرئيس عباس والسلطة في رام الله وفتح في بدء حوار مع حماس في:

1. التراجع عن الانقلاب في غزة، والاعتذار للشعب الفلسطيني.
2. الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً، والالتزام بالاتفاقات التي وقعتها، وقبول الشرعيات التي قبلتها.

أما الأسس التي أرادت أن ينبني عليها الاتفاق مع حماس فكانت:

1. الوصول إلى اتفاق لا يجلب العزلة للقيادة أو الحكومة الفلسطينية، ولا يعيد الحصار على الشعب الفلسطيني.
2. إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية مبكرة.

ورفضت فتح الحوار الثنائي مع حماس، وفضلت إعطاء نفسها شرعية أوسع وزخماً أكبر، من خلال إرسال وفد باسم منظمة التحرير للتحاور معها، أو انعقاد جلسات الحوار بوجود جميع الفصائل. بينما رأت حماس أن جوهر المشكلة هو بين فتح وحماس، وأن عليهما التحاور المباشر أولاً لحل القضايا الأساسية، قبل توسيع دائرة الحوار.

أصرت حماس على أن يكون الحوار دون شروط مسبقة، وأن توضع كل النقاط على الطاولة. لكن حماس كانت ترى أنه حتى يكون الحوار جاداً مثمراً فلا بدّ أن تناقش جميع القضايا كرزمة واحدة، وأن يفرج عن جميع المعتقلين السياسيين. وقبيل انعقاد مؤتمر الحوار في القاهرة في تشرين الثاني/ نوفمبر 2008 تحول مطلب الإفراج عن المعتقلين إلى شرط مسبق لدى حماس، وهو ما دفعها للاعتذار عن القدوم للمؤتمر مما أدى إلى تأجيله. وقد أثار ذلك غضب حركة فتح التي جاءت للحوار دون الإصرار على الشروط المشار إليها سابقاً.

لم تكن حماس ترى أن ما قامت به في القطاع هو انقلاب على الشرعية، فهو برأيها خطوة اضطرارية في مواجهة من كانوا يستخدمون الفلتان الأمني للانقضاض على الشرعية الحقيقية المنتخبة للشعب الفلسطيني. وعلى حد تعبير مشعل "نحن الشرعية، فكيف ننقلب على أنفسنا"[18]. ولم يكن لدى حماس مانع من تشكيل لجنة نزيهة ومحايدة لتحديد الطرف المسؤول، ومن يجب عليه الاعتذار[19]. كما رفضت حماس الاعتراف المسبق بالمنظمة ممثلاً شرعياً وحيداً قبل أن يتمّ إصلاحها وتفعيلها، وقبل أن تدخل حماس عضواً فيها. ولم تكن في وارد الالتزام بالاتفاقات التي وقعتها المنظمة، وخصوصاً ما يتعارض مع الثوابت الفلسطينية وخط المقاومة، وتحديداً ما يتعلق

بالاعتراف بـ"إسرائيل" وحقها في الأرض المحتلة سنة 1948، أو بعقد اتفاقات تحمل طابعاً دائماً أبدياً. ولذلك، فقد كان وجود هذه الاشتراطات يعني عدم انعقاد الحوار.

التراجع عن "الانقلاب" وعودة الأوضاع إلى ما قبل 2007/6/14 كان مفهوماً انتقائياً لدى العديد من المطالبين به، إذ كان يعني التسليم بشرعية الرئيس عباس، وتسليم السلطة والمقار المدنية والأمنية في قطاع غزة إليه، وعودة الأجهزة الأمنية الرسمية للعمل، ومحاسبة ومعاقبة من قاموا بـ"الانقلاب". لكنه لم يكن يعني لهم ما أرادت حماس أن تفهمه من أن عودة الأوضاع تعني عودة حكومة الوحدة الوطنية برئاسة إسماعيل هنية للعمل، والتراجع عن كافة المراسيم والقوانين التي أصدرها عباس في غيبة المجلس التشريعي الفلسطيني، وإعادة كافة المؤسسات والجمعيات التي تتبع حماس أو تدعمها في الضفة الغربية إلى العمل بشكل طبيعي، ووقف التنسيق الأمني مع الإسرائيليين، ووقف تنفيذ خطة دايتون في إعادة تشكيل الأجهزة الأمنية، وضرب البنى التحتية لحركات المقاومة.

ومن جهة أخرى، فلم تتمّ طوال سنة 2008 إجراءات حقيقية لبناء الثقة بين الطرفين تمهد لحوار مثمر؛ إذ استمرت الحملات الإعلامية والاتهامات والاعتقال السياسي، مما جعل الأجواء المشحونة وسوء الظن وتصيُّد الأخطاء هي البيئة السائدة. وهذا لا ينفي أنه كانت تجري محاولات مخلصة من الطرفين، وعلى مستويات مختلفة، لتجاوز الأزمة.

الرئيس عباس وقيادات من فتح اتهمت حماس بتنفيذ أجندات إقليمية وبالارتباط بإيران والعلاقة بالقاعدة، وبأنها تسعى لإنشاء "إمارة ظلامية" في قطاع غزة. أما حماس فاتهمت عباس وحكومة رام الله بتنفيذ الأجندة الإسرائيلية – الأمريكية، وبضرب تيار المقاومة، وبأن القيادة في رام الله غير جادة في الحوار بسبب الفيتو الأمريكي على المصالحة بين فتح وحماس.

وبدا الرئيس عباس متناقضاً في أحاديثه وخطاباته، بين الدعوة للحوار وفتح صفحة جديدة، وبين الهجوم والانتقاد العنيف والساخر. ففي خطابه في الذكرى الـ 43 لانطلاقة فتح دعا إلى "فتح صفحة جديدة"، وإلى "تفاهم إخوي عميق"؛ ولكنه اتهم سلاح المقاومة المرفوع في غزة بأنه "لم يجلب لغزة وأهلها الصابرين الصامدين سوى الضحايا والوبال"، وأضاف إنه "ليس سرّاً نكشفه أن أدعياء المقاومة، وعندما باتوا في دائرة التهديد المباشر، سارعوا للمطالبة بهدنة ذليلة لحماية رؤوسهم وامتيازاتهم"[20]. ولعل عباس يعلم أن التحدث عن الهدنة الذليلة وحماية الرؤوس والامتيازات سوف يفتح على القيادة في رام الله "عش دبابير" هو في غنى عنه، خصوصاً وأن حماس تعتبر السلطة في رام الله الحلقة الأضعف في هذا الموضوع.

وفي مقابلة مع جريدة الحياة المنشورة في 2008/2/27، كان أبو مازن صريحاً في وصف صواريخ المقاومة بأنها "عبثية". وقال "إن ممارسات حماس أظهرت للعالم أنها حركة أقل ما يقال عنها أنها

ظلامية، تريد إمارة في غزة، ولا يهمها باقي المشروع الوطني، الذي أصبح مهدداً بسبب ما قامت به"، وأضاف أن تنظيم القاعدة موجود في غزة وأنه وحماس حلفاء. وأكد أنه في الضفة لا يسمح "بازدواجية السلاح... وقصة أن هذا السلاح للمقاومة أكذوبة كبيرة لا تنطلي على أحد"![21].

وفي الذكرى الرابعة لوفاة ياسر عرفات اتهم عباس حماس بأنها "تعطل الحوار الفلسطيني لمصالح أجندات إقليمية"، وأنه بينما تدفع السلطة في رام الله الرواتب لـ 77 ألف موظف في قطاع غزة، فإن الآخرين يأتون "بالمال والسلاح والمخدرات ويتاجرون بها"[22]!! والاتهام بتجارة المخدرات تهمة غريبة ومستهجنة يعرف الرئيس عباس عدم صحتها.

أما الفيتو الأمريكي على الحوار بين فتح وحماس، فقد أقرت بوجوده قيادات فتحاوية مثل عزام الأحمد وعبد الله الإفرنجي وقدورة فارس، لكنها لم تكن ترى أن فتح ملزمة بهذا الفيتو، وأنها ستذهب للحوار متى رأت في ذلك مصلحة وطنية[23]. ونفى الرئيس عباس في مناسبات عدة خضوعه للفيتو الأمريكي على الحوار، وقال "نحن لا نقبل ولا نسمح بأي فيتو إقليمي أو دولي أو محلي أن يقف حجر عثرة في طريق المصالحة الوطنية"[24].

تحدث عدد من قيادات حماس عن الفيتو الأمريكي باعتباره عائقاً حقيقياً أمام المصالحة، مثل محمد نزال، وفوزي برهوم، وعزت الرشق، وخالد مشعل، وإسماعيل رضوان، ومحمود الزهار[25]. وقد رأت حماس في كلمة عمرو موسى في افتتاح مؤتمر الدول المانحة في برلين، في 2008/6/24، تأييداً لما تقول؛ إذ دعا موسى إلى تحمُّل المجتمع الدولي مسؤولياته لجهة رفع ما سمّاه الفيتو المفروض على المصالحة الفلسطينية؛ ودخل في جدل حاد مع وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس Condoleezza Rice، التي ردَّت بأنَّه من غير الممكن "تحقيق السلام من دون وجود شريك للسلام"[26].

طرحت مذكرة لحماس معدة في 2008/1/6 رؤيتها لحل أزمة الانقسام الفلسطيني؛ حيث أكدت أن الانقسام يضر بالمصالح الوطنية والعربية والإسلامية، ولا يخدم إلا الجانب الإسرائيلي؛ كما يضعف الموقف السياسي الفلسطيني، ويضعف قدرة أية قيادة فلسطينية على إنجاز الحقوق الفلسطينية واستعادتها. وذكرت أن الحل يكمن في الحوار الوطني غير المشروط، والتمهيد له بوقف الحملات الإعلامية، والإفراج عن المعتقلين، كما يجب أن يكون الحوار جاداً وشفافاً ويتناول جوهر المشكلات، بعيداً عن التدخلات الخارجية. وحددت حماس عشرة مبادئ وأسس للحوار، وأكدت فيها على وحدة الضفة والقطاع، ووحدة النظام السياسي الفلسطيني في الضفة والقطاع، واحترام الخيار الديموقراطي والشرعية الفلسطينية بكل مكوناتها، واحترام القانون الأساسي، وإعادة بناء الأجهزة الأمنية على أسس وطنية ومهنية، وإقامة حكومة توافق وطني،

والالتزام باتفاق القاهرة 2005 ووثيقة الوفاق الوطني 2006 وباتفاق مكة 2007، والتمسك بحق الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال، وإعادة بناء منظمة التحرير وتفعيلها. ورأت حماس أن السلطة الفلسطينية بغض النظر عمَّن يديرها، غير قادرة وغير مؤهلة لإدارة مشروع المقاومة، وأن من الخطأ ربط المقاومة وأجنحتها العسكرية وسلاحها بالسلطة، وبالتالي لا يجوز للسلطة احتكار السلاح ونزع سلاح المقاومة. وقالت إنه يجب التنسيق بين الفصائل لإدارة الصراع مع "إسرائيل"، وكذلك التنسيق مع حكومة السلطة من خلال آلية مناسبة.

وقد كشف محمد نزال، عضو المكتب السياسي لحماس، عن مقترحات قدمها خالد مشعل للقيادة السعودية من ست نقاط، تتوافق بشكل عام مع المذكرة السابقة[27]. وعندما اضطر الفلسطينيون لكسر الحصار باتجاه معبر رفح وتدفق مئات الآلاف عبر الحدود المصرية، تجددت الدعوة للحوار، وطرحت الحكومة المقالة في غزة فكرة إدارة مشتركة مع السلطة في رام الله لمعبر رفح. وقد قوبل ذلك بالرفض، وقال نمر حماد، المستشار السياسي للرئيس عباس، إن الرئاسة لن تحاور حماس في أي قضية "قبل أن تتراجع عن انقلابها"، وإن على حماس أن "تغادر المعابر فوراً، وتعلن عن فشلها في تسيير حياة الناس في غزة"[28]. وقد فسر مراقبون هكذا تصريحات بأن السلطة في رام الله ترغب باستمرار الحصار بهدف إفشال حكومة حماس، وتحريض أهالي غزة ضدّها؛ على الرغم مما يسببه ذلك من معاناة هائلة لنحو مليون ونصف مليون فلسطيني.

وتحت ضغط الظرف الطارئ الذي أحدثه اختراق مئات الآلاف من أبناء غزة للحدود المصرية، دعا الرئيس مبارك لاستضافة حوار بين فتح وحماس في سبيل إنهاء الخلاف الفلسطيني[29]. وقد لقيت الدعوة ترحيباً من فتح وحماس[30]، لكن الرئيس عباس بقي على شروطه المسبقة[31]، مما أدى لعدم انعقاده. وقد رأى رمضان شلَّح، الأمين العام لحركة الجهاد، بأنَّ السلطة في رام الله هي العقبة الأكبر في طريق الحوار، وأن أبا مازن يضع في كل مرة شرطاً يعلم مسبقاً أنَّ حماس سترفضه[32].

المبادرة اليمنية:

طرح الرئيس اليمني علي عبد الله صالح مبادرة لحل الانقسام الفلسطيني، في 2007/8/9، من ست نقاط، وقد لقيت ترحيباً من حماس، ولكنها لم تلقَ استجابة من طرف الرئيس عباس.

وفي 2008/2/9، زار الرئيس عباس اليمن، والتقى الرئيس علي عبد الله صالح، حيث تمّ إضافة بند جديد للمبادرة اليمنية يتضمن أهم شروط أبو مازن للحوار، وأصبح هو البند الأول، الذي نصّ على "العودة بالأوضاع في غزة إلى ما كانت عليه قبل تاريخ 2007/6/13، والتقيد بما التزمت به منظمة التحرير الفلسطينية، وإجراء انتخابات مبكرة رئاسية ومجلس تشريعي". أما البنود الستة الأخرى فكانت:

ثانياً: يتمّ استئناف الحوار على قاعدة اتفاق القاهرة (عام 2005م)، واتفاق مكة (عام 2007م)، على أساس أن الشعب الفلسطيني كلٌ لا يتجزأ، وأن السلطة الفلسطينية تتكون من سلطة الرئاسة المنتخبة والبرلمان المنتخب والسلطة التنفيذية ممثلة بحكومة وحدة وطنية، والالتزام بالشرعية الفلسطينية بكل مكوناتها.

ثالثاً: التأكيد على احترام الدستور والقانون الفلسطيني والالتزام به من قبل الجميع.

رابعاً: إعادة بناء الأجهزة الأمنية على أسس وطنية، بحيث تتبع السلطة العليا وحكومة الوحدة الوطنية، ولا علاقة لأي فصيل بها.

خامساً: تشكيل حكومة وحدة وطنية ائتلافية تمثل فيها كل الفصائل بحسب ثقلها في المجلس التشريعي، وتكون قادرة على ممارسة مسؤولياتها كاملة.

سادساً: تشكل لجنة من خلال الجامعة العربية تتكون من الدول ذات الصلة مثل مصر والسعودية وسورية والأردن، وتعبر اليمن عن استعدادها للمشاركة إذا طلب منها ذلك، وتكون مهمتها تنفيذ ما سبق.

سابعاً: تتكون المؤسسات الفلسطينية بكل تكويناتها دون تمييز فصائلي، وتخضع للسلطة العليا وحكومة الوحدة الوطنية.

نوافق نحن ممثلي حركتي فتح وحماس على المبادرة اليمنية كإطار الحوار بين الحركتين للعودة بالأوضاع الفلسطينية إلى ما كانت عليه قبل أحداث غزة، تأكيداً لوحدة الوطن الفلسطيني أرضاً وشعباً وسلطة واحدة.

وقد سارع الرئيس عباس إلى الترحيب بمبادرة الرئيس اليمني المعدَّلة فور إعلانها، أما حماس فطلبت إيضاحات حول البند الذي تمّ إضافته، ورفضت منطق الشروط المسبقة، غير أنها أبدت استعدادها لاعتبار ما ورد في المبادرة بنوداً على جدول أعمال الحوار الوطني لبحثها ومناقشتها. وبناء على الدعوة اليمنية أرسلت حماس وفداً يمثلها، بينما أرسل الرئيس عباس وفداً باسم منظمة التحرير وليس حركة فتح وحدها، وهو ما اعتبرته حماس عدم جدية من قبل أبي مازن، لأن وفد المنظمة حسب رأيها لا يتحدث باسم فتح ولا الفصائل. وقد استمرت الحوارات أربعة أيام (19-2008/3/23)، وكان من الواضح أن جوهر الخلاف يتركز على البند الأول الذي جرى حوله نقاش طويل، انتهى بحذف جملة "والتقيد بما التزمت به منظمة التحرير" من نصّ المبادرة.

ثمَّ جرت مباحثات حول طريقة التعامل مع المبادرة، حيث رأت حماس أنها إطار للحوار وليس للتنفيذ. وانتهت المناقشات بالتوافق على إصدار "إعلان صنعاء" في 2008/3/23 منفصلاً عن المبادرة اليمنية؛ والذي وقعه كل من عزام الأحمد عن فتح، وموسى أبو مرزوق عن حماس. وقد نصّ الإعلان على موافقة فتح وحماس على المبادرة اليمنية "كإطار لاستئناف الحوار بين الحركتين؛ للعودة بالأوضاع الفلسطينية إلى ما كانت عليه قبل أحداث غزة، تأكيداً لوحدة الوطن الفلسطيني أرضاً وشعباً وسلطة واحدة".

كان من الواضح أن ممثلي فتح وحماس تعرضوا لضغوط كبيرة من القيادة اليمنية للوصول إلى نتيجة، بحيث يستطيع الرئيس اليمني أخذها معه إلى مؤتمر القمة العربية الذي سيعقد في دمشق بعد أيام قليلة.

تعرّض إعلان صنعاء فور صدوره إلى هجوم قاسٍ من مستشاري الرئيس عباس، كما تعرّض عزام الأحمد للانتقاد. وحدثت مساجلات بين الأحمد وبين نمر حماد وياسر عبد ربه. وذكر نمر حماد أنَّ الأحمد لم يتواصل مع الرئاسة قبل التوقيع على الإعلان[33]، بينما قال عبد ربه إن إعلان صنعاء "ولد ميتاً"، وإنه "اتفاق غش"، وإن الشروع في الحوار حول المبادرة اليمنية "عبث سياسي"[34]. أما الأحمد فردَّ بأنه كان على اتصال دائم بالرئاسة، وأنه يبدو أن حماد "لا يعرف شيئاً"، وأنَّه لا يعرف موقع حماد في فتح، ولا يعرف إذا ما كان حماد عضواً في فتح. وأكد الأحمد أنّه مخوَّل من فتح بالتوقيع[35]. غير أن الرئيس عباس مال على ما يبدو لرأي مستشاريه، رافضاً اعتبار المبادرة اليمنية إطاراً للحوار، ومُصرّاً أن تكون للتنفيذ[36]. ويظهر أنَّه بعد بضعة أيام عاد الأحمد للتعبير باللغة المعتمدة نفسها لدى رئاسة السلطة، فأكد على أن "الموافقة على المبادرة اليمنية نصّاً وروحاً كما هي، لا تقبل أي تأويل أو تفسير، وإنما حوار لتنفيذ بنودها كاملة، يبدأ فور إعلان إنهاء الانقلاب على السلطة الشرعية في القطاع"؛ مؤكداً أنها لن تخضع للحوار، وإنما للتطبيق على أرض الواقع[37]. وقال إنه "لن يكون هناك جلوس على طاولة الحوار قبل أن يذهب هنية إلى منزله"[38].

أظهر تعثّر المبادرة اليمنية وإعلان صنعاء أن أجواء المصالحة الفلسطينية لم تكن قد نضجت بعد، وأن التفسيرات والاشتراطات التي وُضعت للتعامل معها قد أفرغتها من قوتها الدافعة، "وكسرت مجاديفها". وأنَّ البعض ما يزال يعول على إضعاف الطرف الآخر لتحقيق مكاسب على حسابه. وظلّت المناقشة حول ما إذا كانت المبادرة اليمنية للحوار أم للتنفيذ مادة للسجال باقي سنة 2008.

عادت أجواء الشد والجذب بين فتح وحماس؛ وردّ عباس على دعوة مشعل لزيارة غزة لإجراء المناقشات بتجديد الموقف بأنَّ على حماس "أن تتراجع عن انقلابها، وتعلن التزامها بالشرعية الفلسطينية والعربية والدولية. وأن نذهب معاً سوية إلى انتخابات مبكرة"[39]. بينما علق عزام الأحمد بأن مشعل "غير مؤهل أن يطلب مثل هذا الطلب"، وأن غزة في حالة "عصيان"، وشبّهها بإقليم "متمرد"[40].

الرعاية المصرية:

وفي 2008/4/7، أعلن أسامة حمدان أن حماس طلبت رسمياً من الجزائر التوسط لمصالحة الفلسطينيين، وأنها تلقت ردّاً إيجابياً من المسؤولين الجزائريين[41]. كما تحدث محمود الزهار في 2008/5/29 عن مساعٍ قطرية للوساطة بين محمود عباس والحكومة المقالة في غزة[42]. غير أن هذه الجهود على ما يبدو لم تنعكس أفعالاً مؤثرة على الأرض.

حاول الرئيس السنغالي عبد الله واد، بوصفه رئيساً للقمة في منظمة المؤتمر الإسلامي، أن يسهم في المصالحة، وجاء إلى العاصمة السنغالية داكار وفدان من فتح وحماس في الأسبوع الأول من شهر حزيران/ يونيو 2008، والتقى الوفدان كل على حدة مع الرئيس السنغالي ومساعديه، كما التقى الوفدان برعاية الرئيس. غير أن الخلافات بقيت على حالها، وتمّ الاكتفاء ببيان ختامي يغطي عدم نجاح الحوار. وكان انطباع السنغاليين أن فتح لم تأخذ اللقاء بالجدية الكافية، وأن وفدها لم يكن يملك الصلاحيات المطلوبة، وأن المشاركة كانت أقرب إلى مجاملة السنغال منها إلى إعطائها دوراً فاعلاً في المصالحة. إذ يظهر أن عباس كان يرغب بإطلاق دعوة جديدة للحوار، يكون لمصر الدور الفاعل في رعايتها وإنجاحها، خصوصاً وأنه يدرك ما لمصر من ثقل كبير وتأثير على الساحة الفلسطينية والعربية، فضلاً عن قربها من الخط السياسي الذي يمثله. وقد تبين ذلك عندما التقى الرئيس عباس مساء 2008/6/5 باللجنة التنفيذية للمنظمة، وبحضور مندوبين عن عدد من الفصائل، وجدد دعوته للحوار، وبلغة تصالحية خلت من الاتهامات؛ وشكل لجنة لمتابعة موضوع المصالحة ضمت حكمت زيد ونمر حماد وأحمد عبد الرحمن من فتح، كما ضمت عبد الرحيم ملوّح من الجبهة الشعبية، ومحمود إسماعيل من جبهة التحرير العربية، ومصطفى البرغوثي من المستقلين.

ولم يلبث الرئيس عباس أن طلب من حسني مبارك أن تقوم مصر برعاية الحوار الفلسطيني واستضافته والسعي لإنجاحه. ونقلت جريدة الحياة عن السفير الفلسطيني في مصر نبيل عمرو أن مبارك أبلغ عباس بموافقة مصر وترحيبها[43]. أما حماس فقد رحبت بالحوار، ورحبت باللغة الإيجابية التي طرح بها عباس دعوته، وإن لم تلحظ تغييراً في الشروط المسبقة، كما أشارت إلى أنها لم تتلقَّ أية دعوة في حينه من أي جهة للحوار. ونبهت إلى أن الحوار حتى يأخذ مساراً جدياً لا بدّ أن يكون بين فتح وحماس[44].

لم تأخذ دعوة عباس للحوار طريقها المباشر للتنفيذ، ربما لأنها لم تكن تملك قوة الدفع الكافية في "معسكر رام الله"، وربما لأنها استخدمت للتلويح للطرف الإسرائيلي بحالة الإحباط السائدة نتيجة تعثر مسار التسوية، وتمكن حماس في الاستمرار في بسط سيطرتها على قطاع غزة. ومن جهة أخرى فقد يكون أحد أسباب تعثر الحوار حالة الاستياء لدى الرئيس عباس من الرسالة التي بعث بها خالد مشعل إلى الأمين العام للجامعة العربية وعدد من الزعماء العرب في 2008/6/8، والتي رحَّب فيها بالحوار لكنه أشار إلى أن الجهود والوساطات اصطدمت بعقبة "الفيتو الأمريكي والفيتو الإسرائيلي"، مطالباً بحوار حقيقي وجاد، وألا تكون المصالحة في "سياقات استخدامية أخرى، كأن تكون غطاء لاتفاقات متوقعة.... أو خطوة اعتذارية تسبق اجتياحاً أو عدواناً شاملاً متوقعاً على قطاع غزة..."[45].

استمر الحديث عن الدعوة المصرية للحوار في صيف 2008، وربطت قيادات من حماس انخفاض وتيرة دعوة عباس وبين الضغوط الأمريكية وشروط الرباعية. غير أن نبيل عمرو قال في 2008/7/4 إن مصر ستوجه قريباً الدعوة لـ 14 فصيلاً فلسطينياً لإجراء الحوار. وفي الوقت نفسه نشرت الشرق الأوسط في 2008/7/7 ورقة تتضمن رؤية حماس عن مبادئ الحوار وأسس التوافق، وهي مشابهة لتلك التي أشرنا إليها سابقاً. ويظهر أن جانباً من بطء الدعوة المصرية للحوار يعود إلى حرص المصريين على التحضير الجيد له، حيث قاموا بإرسال أسئلة استكشافية للفصائل[46]، محاولين الوصول إلى قواسم مشتركة، وورقة أولية تكون أساساً للبحث والنقاش. ومن جانب آخر، فإن استمرار الاتهامات المتبادلة بين فتح وحماس، وقيام حماس بالسيطرة على المربع الأمني لعائلة حلِّس، وتعاملها الحاسم مع إضرابي المعلمين والأطباء، فضلاً عن استمرار السلطة في رام الله بعمليات الاعتقال السياسي لأنصار حماس والجهاد ونشطاء المقاومة، وصدور دعوات من بعض رموز السلطة باعتبار قطاع غزة إقليماً متمرداً... وغير ذلك؛ كلها أسهمت في تعثّر مسيرة الحوار.

الفصائل الفلسطينية، وخصوصاً المنضوية تحت منظمة التحرير الفلسطينية، حاولت أن تقدم رؤيتها لإنهاء الانقسام الفلسطيني. وتحدث صالح زيدان، عضو المكتب السياسي للجبهة الديموقراطية، في 2008/7/21 بأن شخصيات تنظيمية وازنة أعدت وثيقة عمل تهدف إلى البدء في حوار وطني ينهي انقسام فتح وحماس[47]. وبعد ذلك بنحو شهر ونصف تحدثت مصادر قيادية في منظمة التحرير بأن فصائل المنظمة تحاول الدفع باتجاه تشكيل "حكومة تصريف أعمال" كمخرج لإنهاء حالة الحكومتين في الضفة والقطاع؛ وأن الجبهتين الشعبية والديموقراطية وحزب الشعب والاتحاد الديموقراطي (فدا) وجبهة النضال الشعبي كلها تدعم هذا التوجه. غير أن المصادر القيادية نفسها كانت ترى أن مساحة الحركة أمام فتح فيما يتعلق بالحكومة "تبدو مشلولة"، بسبب الدعم الأوروبي والأمريكي لشخص سلام فياض كرئيس للحكومة، وربط ملف المساعدات المالية بوجوده، وعدم انتماء فياض لفتح، وبالتالي فإنه لا يخضع لقراراتها[48].

ومع نهاية أيلول/ سبتمبر 2008 تحدثت الأنباء عن أن القاهرة أعدت ورقة من خمسة محاور لتقديمها للحوار الفلسطيني، وأن هناك شبه توافق على أربعة من هذه المحاور، وهي مرتبطة بعدم الاحتكام إلى العنف، وبتشكيل حكومة توافق وطني، وإعادة تأهيل الأجهزة الأمنية، وإعادة تأهيل منظمة التحرير الفلسطينية؛ أما المحور الخامس فهو تحديد موعد الانتخابات الرئاسية والتشريعية[49]. كما تحدثت الأنباء عن أن الورقة المصرية تحوي 14 بنداً من إجراءات بناء الثقة بين فتح وحماس؛ كوقف الحملات التحريضية، وإطلاق سراح المعتقلين، ورفع الحظر عن الجمعيات والمؤسسات. كما تتضمن أيضاً عدداً من البنود المتفق على عناوينها؛ كإصلاح منظمة

التحرير، وتشكيل حكومة انتقالية. بينما كان هناك نقاط ما زالت موضع خلاف؛ كإرسال قوات عربية بقيادة مصرية للقطاع، والمطالبة بالتزام كافة الفصائل بالاتفاقات الدولية التي وقعت عليها المنظمة والسلطة[50]. وقد توجه وفد من حماس إلى القاهرة في 2008/10/8، حيث التقى بعمر سليمان ومساعديه، وكان هناك توافق على تشكيل حكومة وفاق وطني، وإعادة بناء الأجهزة الأمنية على أسس وطنية ومهنية، وأن يتمّ تشكيل لجنة لإعادة بناء م.ت.ف، على أن تنهي أعمالها خلال شهرين من عقد لقاء الحوار الوطني، وأن يتمّ الاتفاق على كافة الموضوعات كرزمة واحدة، وأن ترعى القاهرة حواراً ثنائياً بين فتح وحماس (حددت القاهرة يوم 2008/10/25 لانعقاده) قبل انعقاد جلسات الحوار الوطني الشاملة في 9-2008/11/11.

تلقت حماس الورقة المصرية، وقدمت ملاحظات تؤكد على ضرورة الفصل بين مقتضيات المصالحة وإنهاء الانقسام، وبين موضوعات إدارة الصراع والمفاوضات مع الاحتلال، وعلى ضرورة التنفيذ المتزامن للاتفاق في الضفة والقطاع، وحل المسائل باتفاق رزمة واحدة.

الأغلبية العظمى من فتح كانت معنية بإنجاح الحوار، لكن كان لديها أيضاً الرغبة في تشكيل حكومة توافق تتمكن من فكّ الحصار ويتعامل معها المجتمع الدولي، كما كانت معنية بتثبيت شرعية الرئيس عباس، وإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية مبكرة[51].

عادت أجواء التوتر من جديد في أواخر شهر تشرين الأول/ أكتوبر 2008، حيث اعتذرت فتح عن حضور اللقاء المقترح في 2008/10/25، ومع اتهامات للسلطة في رام الله باعتقال 170 من أعضاء حماس في الأسابيع الأربعة الأولى من شهر تشرين الأول/ أكتوبر[52]. كما لم تلحظ حماس إدخال مصر لأي تعديلات اقترحتها على الورقة المصرية. وأخذ يتزايد شعور لدى حماس بأن الترتيبات الجارية لن تؤدي إلى مصالحة حقيقية، وإنما ستركز على حاجة طرف دون طرف، وأن الأمر سيتمحور حول إعطاء غطاء لتمديد رئاسة محمود عباس. ولذلك، سعت حماس في لقاء مع عمر سليمان في 2008/11/4 إلى إبداء قلقها من أن حملة الاعتقالات في الضفة الغربية تسمم الأجواء، وطالبوا بإجراءات ملموسة في الإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين، وضمان مشاركة وفد من حماس من الضفة الغربية، وقد وعد المصريون بالتوسط في الأمر. كما أعادت حماس تقديم ملاحظاتها على الورقة المصرية، ووعد المصريون بتقديم ورقة جديدة في لقاء الحوار الشامل. غير أن المصريين أبلغوا حماس أن الرئيس عباس سيجلس في حفل الافتتاح في 2008/11/10 على المنصة إلى جانب عمر سليمان ووزراء خارجية مصر والأردن وسورية ولبنان والسعودية وأمين عام الجامعة العربية، وأن عباس سوف يغادر القاعة مع الجالسين على المنصة بعد أن يلقوا كلماتهم. وعند ذلك سينتقل قادة بقية الفصائل للتوقيع على ما يفترض أنهم قد اتفقوا عليه في اليوم السابق للافتتاح، من تشكيل لجان وتحديد مهامها، والبيان الذي سيصدر عن اللقاء.

نفت قيادة السلطة من جهتها وجود معتقلين سياسيين[53]، وقد أثار ذلك استهجان حماس، التي قدمت بحسب قول محمد نزال كشوفاً إلى مصر بأسماء أكثر من 500 عنصر من كوادرها وأنصارها معتقلين في الضفة الغربية[54]. كما لم يتمكن وفد حماس من الخروج من الضفة الغربية، ولم تتمّ الاستجابة لطلبات حماس، بأن يكون هناك تكافؤ بين أطراف الخلاف، وأنهما على مسافة واحدة من الطرف الراعي، وبأن يحضر الرئيس عباس جميع جلسات الحوار باعتباره رئيس فتح، وطرفاً أساسياً في الخلاف، وليس راعياً للمؤتمر. ولذلك قامت حماس، وثلاثة من فصائل المقاومة هي؛ الجهاد الإسلامي، والجبهة الشعبية – القيادة العامة، والصاعقة، بالاعتذار عن حضور لقاء القاهرة، وأبلغت ذلك للطرف المصري في 2008/11/8[55]. وقد أثار ذلك حالة استياء وغضب لدى المصريين ولدى قيادات فتح والسلطة في رام الله، واتهمت قيادات فتحاوية حماس بإفشال الحوار والارتباط بأجندات إقليمية[56]. بينما ردّت حماس بالقول إن من يتحدثون عن تدخلات إقليمية يقومون بعملية إسقاط لما يفعلونه هم من ربط قراراتهم بالاتفاقيات مع "إسرائيل" والإدارة الأمريكية[57]، وأنها مستعدة لبدء الحوار فوراً في حالة إطلاق سراح الأسرى، وقدوم وفدها من الضفة، ومشاركة عباس في الجلسات كلها[58]، وأن الحوار يجب أن يكون جاداً وليست مجرد جلسة توقيع[59]. وفسر الإسرائيليون الغضب المصري بأنه رفعٌ للغطاء العربي عن حماس وحكومتها، وشعروا أن الوقت المناسب للعدوان الواسع على قطاع غزة قد أَزِف.

الفصائل الفلسطينية المنضوية تحت منظمة التحرير انتقدت مقاطعة حماس لجلسات الحوار، وقال بيان لجبهة اليسار الفلسطيني، التي تضمّ الجبهتين الشعبية والديموقراطية وحزب الشعب الفلسطيني، إنه كان من الممكن بدء الحوار في موعده، وطرح كافة القضايا على طاولة الحوار. وأكدت في الوقت نفسه رفضها للاعتقال السياسي وقمع الحريات في الضفة والقطاع[60]. ووصف رباح مهنا، عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية، قرار المقاطعة "بالخاطىء"[61]. وقد استخدمت الجبهة الشعبية تعبيرات دبلوماسية مخففة لانتقاد مقاطعة حماس للحوار، بخلاف الجبهة الديموقراطية التي صرح عضو مكتبها السياسي تيسير خالد بأن حماس "تتحمل المسؤولية عن تعطيل جهود القيادة المصرية لإنهاء الانقسام"؛ وأن حماس تتستر على حقيقة موقفها من الحوار بذرائع لا تبرر امتناعها عن المشاركة فيه. وقال إن حماس التي كانت تتهم غيرها بالاستجابة للفيتو الخارجي على الحوار، قد استجابت هي نفسها لهذا الفيتو؛ وأن حماس غلّبت بموقفها هذا "الحسابات والمصالح الفئوية الضيقة، على الحسابات والمصالح الوطنية العليا للشعب الفلسطيني"[62].

وحملت الجبهة العربية الفلسطينية، وجبهة التحرير الفلسطينية، وجبهة النضال الشعبي، والاتحاد الديموقراطي الفلسطيني "فدا"، وجبهة التحرير العربية، حركة حماس مسؤولية تعطيل الحوار الوطني. وطالبت هذه الفصائل في بيان مشترك حركة حماس بمراجعة حساباتها. وأكدت أنها ترفض الاعتقال السياسي، لكنها تؤكد أنه لا يجوز التذرع به لتعطيل الحوار[63].

كان من الواضح أن تركيز حماس الإعلامي على الاعتذار عن عدم الحضور بسبب الاعتقال السياسي في الضفة الغربية، لم يكن مقنعاً بما فيه الكفاية. ويظهر أن حماس لم ترغب، بتسليط الضوء على شعورها، مع عدد من الفصائل، بأن الحوار بالشكل التي تمَّ تصميمه، لم يكن سوى "فخٍّ سياسي"، يهدف أساساً لإعطاء شرعية التمديد للرئيس عباس، بينما سيتمّ تعطيل أو تأجيل الملفات الأخرى الملحّة والمهمة، حيث لا توجد أية ضمانات لعلاجها والبتِّ فيها في المؤتمر نفسه.

أعاد الفشل في انعقاد الحوار الوطني في القاهرة الأوضاع بين فتح وحماس، وبين رام الله وغزة، إلى المربع الأول، بينما ازدادت حساسية الوضع الداخلي مع اقتراب نهاية ولاية الرئيس عباس بحسب رأي حماس ومن يقف في صفها، ومع اقتراب نهاية مدة التهدئة بين المقاومة في قطاع غزة وبين الإسرائيليين. غير أن العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة الذي بدأ في 2008/12/27 مثَّل نقطة تحول كبيرة، إذ ظهرت دعوات من فتح ومن جميع الأطراف للوحدة الوطنية وتناسي الخلافات ومواجهة العدو[64]. وعلى الرغم من أن البعض راهن في البداية على إسقاط حكم حماس في قطاع غزة، واستعد لقطف ثمار الهجوم الإسرائيلي، إلا أن الصمود البطولي للشعب وللمقاومة ووقوف الشارع الفلسطيني والعربي والإسلامي والدولي معها، دفع هؤلاء لمراجعة حساباتهم، والوصول إلى نتيجة بعدم القدرة على السيطرة على القطاع عبر الدبابة الإسرائيلية، أو ببشاعة هذا الأمر إن تمّ. كما أن حماس قدّرت أن الظروف غير مناسبة لإعلان نهاية ولاية الرئيس عباس وتنصيب رئيس المجلس التشريعي أو نائبه في منصب الرئاسة المؤقت. وهكذا فإنَّ الدعم الشعبي الواسع الذي تمتعت به حماس في معركة غزة، والألق الذي عاد لبرنامج المقاومة، مع تعثّر مسار التسوية، ونهاية ولايتي إيهود أولمرت Ehud Olmert وجورج بوش George W. Bush، والحاجة للتوافق على إعمار قطاع غزة، أسهمت في فتح مسار جديد وجاد للحوار الوطني تكلل في اجتماعات الحوار الوطني في القاهرة في آذار / مارس 2009.

رابعاً: إشكالية انتهاء ولاية الرئيس عباس

شكل الخلاف حول انتهاء ولاية الرئيس عباس مادة للنقاش والسجال في الساحة الفلسطينية، خصوصاً في النصف الثاني من سنة 2008. فقد تبنت حركة فتح والسلطة في رام الله وجهة النظر القائلة بتمديد ولاية الرئيس عباس حتى موعد انتخابات المجلس التشريعي المقبل أي 2010/1/25، بناء على القانون رقم 9 لسنة 2005 بشأن الانتخابات العامة، الذي ينصّ على تزامن إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية في وقت واحدٍ معاً، وبناء على القرار الرئاسي رقم 1 بقانون لسنة 2007 بشأن الانتخابات العامة.

أما وجهة النظر التي تبنتها حماس وحكومتها في غزة، فقد استندت إلى ما كتبه عدد من خبراء القانون الدستوري، وخصوصاً د.أحمد مبارك الخالدي، أستاذ القانون الدستوري، ورئيس

لجنة صياغة الدستور الفلسطيني. وهي ترى أن المادة 36 من القانون الأساسي حدَّدت مدة ولاية الرئيس بأربع سنوات، ولأن ولايته بدأت في 2005/1/9 فإنها تنتهي بنهاية يوم 2009/1/8. أما المادة 1/2 من قانون الانتخابات العامة رقم 9 لسنة 2005 التي نصّت على انتخاب رئيس السلطة وأعضاء المجلس التشريعي في آن واحد، فإنها تتعارض بشكل صارخ مع المادة 36 والمادة 3/47 من القانون الأساسي، وتَدَرُّج القواعد القانونية يقتضي أن الدستور (القانون الأساسي) يسمو على القانون العادي، ولا يجوز للقانون العادي مخالفة القاعدة الدستورية وإلا أصبح باطلاً. ولا يمكن تعديل الدستور بقانون عادي، وهو ما يجعل هذا القانون "باطلاً لدرجة الانعدام"[65].

اضطررنا هنا لشرح بعض الخلفيات القانونية لأنها المادة التي استند إليها السجال السياسي. لكنه لا ينبغي أن يبتعد عن أذهاننا أن الموضوع هو أيضاً ذو طبيعة سياسية بامتياز. فلو كان هناك توافق بين فتح وحماس، لأمكن حل الأمر دونما ضجة أو تبادل اتهامات، وقد حدث ذلك بشكل عملي عندما قررت حماس أن المصلحة الوطنية تقتضي السكوت عن الموضوع، عندما جاء موعد الاستحقاق الرئاسي، في أثناء الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة؛ ولكن دون أن يعني ذلك تأييداً رسمياً للتمديد، أو عدم إمكانية الاعتراض عليه لاحقاً.

وكان الحديث حول انتهاء ولاية الرئيس عباس قد تزايد في النصف الثاني من سنة 2008، وتحدث المستشار عبد الكريم أبو صلاح، رئيس ديوان الفتوى والتشريع في السلطة الفلسطينية، في أواخر حزيران/ يونيو مؤكداً أن ولاية الرئيس عباس تنتهي مع نهاية ولاية المجلس التشريعي[66]. وردّ عليه في اليوم ذاته فرج الغول، رئيس اللجنة القانونية في المجلس التشريعي، مؤكداً نهاية ولاية عباس في 2009/1/9، وأن حماس التي تملك الغالبية البرلمانية سوف تعترف بأحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس كرئيس للسلطة ما لم يخرج رئيس المجلس عزيز الدويك من السجن قبل هذا التاريخ[67].

وتصاعد النقاش بعد نشر مركز الزيتونة لمذكرة أحمد الخالدي أوائل أيلول/ سبتمبر 2009، واستضافة الجزيرة وغيرها من القنوات له ولعدد من الخبراء لمناقشة الوضوع[68]. ويظهر أن الرئيس عباس قام باستشارة عدد من الخبراء القانونيين الفلسطينيين والعرب ممن سوغوا استمراره في الرئاسة[69]. وظلّ موقف حماس موحداً تجاه انتهاء ولايته، وتوالت تصريحات قياداتها في الداخل والخارج بهذا المعنى بمن في ذلك خالد مشعل وإسماعيل هنية وعزيز الدويك وأحمد بحر وموسى أبو مرزوق والزهار... وغيرهم. على أنه لم يكن واضحاً ما هي الخطوات التي ستقوم حماس باتخاذها بعد انتهاء ولاية الرئيس عباس. فلم يكن هناك حديث محدد وموحد حول الإجراء الذي ستتخذه حماس فيما لو لم يتمّ إطلاق سراح الدويك، وكيف ستنفذ دعوتها لعقد انتخابات رئاسية خلال ستين يوماً، خصوصاً إذا لم يحدث توافق مسبق بينها وبين فتح وباقي الفصائل، وإذا لم تحدث ترتيبات مناسبة في الضفة والقطاع، ومن سيتولى الرئاسة إذا لم يتمّ عقد الانتخابات في الفترة المحددة.

وظهرت هناك تساؤلات في أوساط السلطة في رام الله عن الخطوات التي يمكن أن تتخذها حماس في الضفة الغربية، وما إذا كان لديها نزوع للحذو حذو حماس في قطاع غزة. وعلى الرغم من وجود إدراك واضح أن الظروف الموضوعية في الضفة الغربية الواقعة أساساً تحت الاحتلال الإسرائيلي تجعل "الانقلاب" أمراً غير مرغوب فيه، وغير ممكن. ومع ذلك فقد حاول الإسرائيليون الضرب على هذا الوتر لتشجيع السلطة في رام الله لاتخاذ مزيد من الإجراءات الأمنية ضدّ حماس. وتحدث مصدر عسكري إسرائيلي رفيع المستوى عن إجراءات إسرائيلية و"فتحاوية" لمواجهة احتمال استغلال حماس عدم الاستقرار السياسي في رام الله عقب انتهاء ولاية الرئيس عباس "للاستيلاء على مدن وقرى وبلدات الضفة الغربية". وفي تصريح لا يخلو من التحريض قال الضابط الإسرائيلي نفسه "لا شك في أننا إلى جانب تولي "فتح" مسؤولية الأمن والنظام في الضفة الغربية، وهذا بالطبع يتطلب ملاحقة حماس"[70].

من الواضح أن حماس استفادت من إشكالية انتهاء ولاية الرئيس عباس كأحد أوراق الضغط على فتح وعلى السلطة في رام الله. ولعل ذلك كان أحد دوافع فتح في الدخول في الحوار الوطني الذي كان مزمعاً في القاهرة في تشرين الثاني/ نوفمبر 2008. ثم إن لغة حماس في الحديث عن الموضوع، خصوصاً في الشهرين الأخيرين من السنة، أبقت مساحة للتفاهم حول الأمر في إطار ترتيبات سياسية وتوافق وطني بين الطرفين[71]، وهو ما يعني أن الموضوع لم يكن أمراً قطعياً نهائياً، بل كان هناك استعدادات لإيجاد مخارج سياسية للإشكالية القانونية.

قامت فتح والسلطة في رام الله ببعض الإجراءات الاحترازية لتعزيز موقف الرئيس عباس، فأقرت اللجنة المركزية لحركة فتح تمديد رئاسته لمدة؛ ليتزامن انتخابه مع انتخابات المجلس التشريعي[72]. وأقرت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ومجلسها المركزي، حيث تهيمن حركة فتح، موضوع التمديد. وقام المجلس المركزي في 2008/11/23 بانتخاب عباس رئيساً لدولة فلسطين، في رسالة لمعارضيه تؤكد تمتعه بسلطة فوق أي سلطة أخرى في النظام السياسي الفلسطيني، على الرغم من عدم وجود دولة فلسطين نفسها عملياً على وجه الأرض[73]. وتمكن عباس من توفير غطاء عربي من خلال دعوة وزراء الخارجية العرب، خلال الاجتماع الطارئ الذي عقدوه في القاهرة له، إلى "الاستمرار في تحمل مسؤولياته كرئيس للسلطة الوطنية الفلسطينية" إلى حين إتمام المصالحة الوطنية والاتفاق على موعد لانتخابات رئاسية وتشريعية جديدة[74]. أما حماس فقد رفضت مقررات اللجنة التنفيذية والمجلس المركزي، باعتبارها مؤسسات منتهية الصلاحية وفاقدة لأهلية اتخاذ مثل هذه القرارات[75].

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين اعتبرت الموضوع سياسياً في جوهره، وأن علاجه يجب أن يتمّ على طاولة الحوار الوطني الشامل، وأن انتهاء ولاية عباس دون حل سياسي سيدخل الوضع

الفلسطيني في أزمة أعمق[76]. كما رأت أن الأخذ برأي حماس قد يؤدي إلى انتخابات رئاسية في قطاع غزة فقط، مما يؤدي لوجود رئيسين، وبالتالي سيتكرس الانقسام وتتفاقم الأزمة[77]. غير أن الشعبية لم تتمكن من توقيت إعلان عباس رئيساً لدولة فلسطين[78]. أما الجبهة الديموقراطية فرأت أن الجدل هو جدل سياسي مفتعل لتغطية مشكلة الانقسام، وأنه ليس ثمة مشكلة قانونية أو دستورية حول ولاية الرئيس في 2009/1/9[79].

ورأى مصطفى البرغوثي أنه بغض النظر عن قانونية التمديد للرئيس، فإن موقف عباس سيكون أضعف "وهذا ما تسعى إسرائيل إلى استغلاله"[80]. أما فاروق قدومي، عضو اللجنة المركزية لفتح ورئيس الدائرة السياسية في المنظمة، فقد علق بسخرية ومرارة على انتخاب عباس رئيساً لفلسطين قائلاً إنه "لا يعترف بالسلطة الفلسطينية، وإن انتخاب عباس رئيساً لدولة فلسطين يحتاج لإقرار من المجلس الوطني"، وإنه "لا توجد سلطة، ولا دولة، ولا ما يحزنون، نحن نقع تحت الاحتلال"[81]. أما مقاربة الجهاد الإسلامي فكانت أقرب إلى موقف حماس، وعبّرت على لسان ممثلها في لبنان أبو عماد الرفاعي أنه إذا تمّ التمديد لعباس دون مسوغ قانوني، فإن ذلك سيزيد من حدة الخلافات والتوترات على الساحة الفلسطينية[82].

وعلى أي حال، فإن العدوان على غزة، وما تلاه من حوارات فلسطينية في القاهرة بين فتح وحماس وباقي الفصائل، أدى إلى تعامل حماس مع تمديد ولاية عباس وكأنه إقرار بأمر الواقع، في ضوء مجموعة التوافقات التي تمّت، أو التي يتمّ بحثها بانتظار انتخابات رئاسية وتشريعية فلسطينية تعقد في كانون الثاني / يناير 2010.

خامساً: فتح وانعقاد مؤتمرها السادس

كثر الحديث خلال سنة 2008 عن انعقاد المؤتمر السادس لحركة فتح. وكانت فتح قد عقدت مؤتمراتها الثلاثة الأولى في 1967 و1968 و1971 على التوالي. وعقدت مؤتمرها الرابع سنة 1980، والخامس سنة 1989. وكان من الواضح أن فتح تعاني من حالة من الترهل والتفكك تستدعي المسارعة إلى عقد مؤتمرها وإعادة ترتيب بيتها الداخلي.

في أيلول / سبتمبر 2004 أوصى المجلس الثوري لحركة فتح بعقد المؤتمر السادس، وتمّ تشكيل لجنة تحضيرية، غير أن عملها سار بوتيرة بطيئة لأسباب مختلفة. صحيح أن الكثير من كوادر فتح تعوِّل على مؤتمر فتح لإحداث التغيير المطلوب، لكن من الواضح أن أهم مؤسسة تمثيلية وتشريعية في فتح (المؤتمر العام) قد جرى تحييدها وتهميشها منذ 1971، حيث لم تتمكن منذ ذلك التاريخ، وطوال 37 عاماً من الانعقاد سوى مرتين. وبالتالي فإن آلية صناعة القرار تركزت

عملياً بيد رئيس الحركة، ثم اللجنة المركزية، ثم وبدرجة أقل المجلس الثوري للحركة. ولأن عمليات انتخاب هذه المؤسسات القيادية لا تتمّ إلا عبر المؤتمر العام، فإن عدم انعقاده أتاح لهذه القيادات البقاء في مناصبها سنوات طويلة دونما تغيير.

أصبح من الضروري عقد المؤتمر السادس لفتح بعد نحو 19 عاماً من انعقاد آخر مؤتمر لها، وبعد مرور الحركة التي قادت النضال الوطني الفلسطيني بأحداث جسام، ووقوع تغييرات ضخمة في مسار العمل الفلسطيني، وتبني قيادة الحركة لأفكار واتفاقيات والتزامات يتعارض عدد منها مع الأدبيات النضالية والمنطلقات الحركية لفتح، وقرارات مؤتمراتها السابقة؛ وبعد بروز حركة حماس التي تمكنت من هزيمة فتح في الانتخابات كان هناك ضرورة لإعادة تحديد البوصلة والمسار، وإعادة التماسك التنظيمي للحركة، وضخ دماء جديدة شابة في مؤسساتها القيادية، ومعالجة الترهل والفساد الذي عشعش في أوساطها، وإعادة ثقة الشارع الفلسطيني بمشروعها الوطني ومسارها السياسي الذي تعرض لكثير من الاهتزازات. وكان هناك أيضاً رغبة عربية ودولية بأن تتمكن فتح من إعادة ترتيب أوضاعها، واسترجاع تماسكها وقدرتها على المبادرة، باعتبارها الحركة الأكثر قبولاً والأكثر قرباً من السياسات العامة العربية والدولية تجاه القضية الفلسطينية، وباعتبارها الحركة التي حملت عبء مسار التسوية واتفاقات أوسلو والسلطة الفلسطينية؛ فضلاً عن أن تفككها وتراجعها سيؤدي إلى صعود حماس ووراثتها لقيادة الشعب الفلسطيني، بما يعني ذلك من تعطيل لمسار التسوية، وتولي الإسلاميين زمام القيادة، وهو أمر مرفوض في الوضع الراهن من قبل النظام الرسمي العربي والدولي.

وطوال سنة 2008 كان يتكرر تحديد تواريخ معينة لانعقاد المؤتمر، ويتمّ تأجيله من شهر إلى آخر، حتى انقضت سنة 2008 وهو لم ينعقد بعد. وقد حالت عوامل عديدة دون انعقاده، أبرزها:

1. إن تعطل انعقاد المؤتمر لمدة 19 عاماً قد تسبب في تراكم قضايا واستحقاقات كبيرة وشائكة ومعقدة سياسية وتنظيمية، وكان لا بدّ من وجود حد أدنى من توافق داخلي مسبق ومعقول حولها؛ وإلا قد تكون عناصر تفجير للمؤتمر، مما قد يهدد بالوقوع في مزيدٍ من التدهور والتراجع.
2. إن حالة الترهل والتفكك التنظيمي قد أدت إلى وجود حالات اختراق مختلفة في جسدها، وجعلت من فتح "تنظيم من لا تنظيم له"، وأوجدت تنظيماً رخواً تنقصه معايير الانضباط والولاء. ودخل الكثير من العناصر لتحقيق منافع شخصية مرتبطة بقيادة فتح لمنظمة التحرير، والسلطة الفلسطينية، وأضعفت حالة الترهل من قدرتها على مراقبة عناصرها القيادية ومحاسبتهم ومعاقبتهم عندما تقتضي الضرورة، وتسببت في وجود حالات فساد

في المراتب العليا ممن تصعب إزاحتهم. كما أسهمت في تشكل تيارات داخلية مختلفة تتمحور حول رموز وأشخاص، ويستقوي بعضها بقوى خارجية. وفي مثل هذه الأحوال فإن مجرد عقد هكذا مؤتمر، قد يؤدي إلى "تصفية حسابات" داخلية، وإلى سقوط أشخاص وصعود آخرين، وهي عملية كانت تخشى قيادة فتح من عواقبها، وكانت تفضل أن تتمّ في ضوء ترتيبات مسبقة، وأن تؤدي إلى نتائج "محسوبة" أو "تحت السيطرة".

3. إشكالية تدافع الأجيال داخل فتح ورغبة العناصر الشابة في الوصول إلى المواقع القيادية، وتخوف جيل الرواد والحرس القديم في فتح إما من فقدان فتح لبوصلتها وروحها التي حملوها، أو من فقدانهم لمكانتهم ومناصبهم والمزايا التي يتمتعون بها، أو أن يكون بعضهم عرضة للمحاسبة على ملفات مرتبطة بالفساد والمسلكيات المالية والتنظيمية.

4. المعادلة الصعبة المرتبطة بالموافقة على التقرير السياسي، واتخاذ قرارات سياسية لها علاقة بالرؤية النضالية لفتح وبمسار التسوية. حيث تدفع الكثير من قواعد فتح وعدد من رموزها باتجاه التأكيد على تبني المقاومة ونقد مسار التسوية، بينما يجد "التيار المعتدل" في فتح بقيادة أبي مازن نفسه متناقضاً مع ذاته، و"محرجاً" أمام الالتزامات التي قدمها للإسرائيليين والأمريكيين والمجتمع الدولي. ولذلك سعى هذا التيار لتأخير عقد المؤتمر لتجاوز مثل هذه الأزمة المحتملة، وللعمل على ترتيب أغلبية مناسبة في المؤتمر تدعم توجهاته. وقد حاول البعض من خلال "المال السياسي" ضمَّ عناصر وكوادر إلى جانبه، لكن الكثير من عناصر فتح ظلّت مستعصية على الإغراءات المختلفة.

5. غياب القيادة التاريخية المجمع عليها لدى فتح، وخصوصاً بعد وفاة ياسر عرفات، وهي قيادة كانت قادرة على الحسم وتحديد المسارات، ومن ذلك عقد المؤتمر عندما تقرر ذلك فعلاً. على الرغم من أن تلك القيادة مسؤولة إلى حد كبير عن حالة الترهل وضعف البناء والعمل المؤسسي داخل فتح، والجنوح نحو الفردية، وتهميش دور المؤتمر العام.

6. الإشكاليات المرتبطة بتحديد مكان المؤتمر وما يحمله ذلك من مضامين سياسية أو تنظيمية. فهل سيعقد في أريحا حيث السلطة الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي وقدرة تيار الداخل على تحشيد عدد أكبر من الكوادر والأنصار؛ أم سيعقد في الأردن أم في مصر مع ما يحمله ذلك من فرص أفضل لفتح في الخارج، وإمكانات تأثير الدول المضيفة على توجهات ونتائج المؤتمر.

7. الإشكالية المرتبطة بتحديد أعداد المشاركين في المؤتمر ومعايير اختيارهم. وهل سيكونون 1,200 أو 1,500 كما يرغب الكثيرون من الحرس القديم؛ أم سيكونون بحدود 3,500 كما يرغب الكثيرون من تيار الشباب؛ وما هو نصيب العسكريين؟ ومن هم أعضاء فتح الذين

يحق لهم الاختيار أو الترشيح؟ لقد ظلّت هذه الإشكالية قائمة بدرجات مختلفة، لأن تحديد نوعية المشاركين وأعدادهم، سيحكم مسبقاً وإلى حد كبير على الشكل الذي ستنتخب فيه رئاسة فتح ولجنتها المركزية ومجلسها الثوري.

ومنذ بداية سنة 2008 تواصلت جهود عقد المؤتمر السادس، وسافر نصر يوسف وعزام الأحمد إلى تونس للقاء عدد من القيادات التاريخية لفتح لإجراء الترتيبات اللازمة، وكان هناك حديث عن عقد المؤتمر إما في مصر أو الأردن[83]. وبينما تواصل النقاش حول مكان المؤتمر وأعداد المشاركين، شكلت اللجنة المركزية لفتح عدة لجان بينها لجنة لصياغة البرنامج السياسي وتقديمه للمؤتمر[84]. ولم يلبث ناصر القدوة أن استقال من عضوية اللجنة التحضيرية ومن رئاسة لجنة صياغة البرنامج السياسي الجديد للحركة، بسبب خلافات كبيرة مع بعض أعضاء اللجنة المركزية، بحسب ما نشرت جريدة القدس العربي[85].

ويظهر أن النقاشات قد أدت إلى تمكن أطراف رئيسية في فتح من استبعاد الأفكار التي تتحدث عن ضرورة تحويل حركة فتح من حركة تحرر وطني إلى حركة مدنية أو حزب سياسي، وهي أفكار كان قد تقدم بها مكتوبة مرتين ناصر القدوة.

وشكلت اللجنة التحضيرية أربع لجان انتهت من تقديم أوراقها ليتمّ إقرارها من اللجنة التحضيرية، وهي لجان: البرنامج السياسي، والعضوية، والنظام، والتخطيط والسياسات[86].

وعندما انعقد المجلس الثوري لحركة فتح في 2008/5/26 اتخذ قراراً بضرورة عقد المؤتمر السادس لفتح قبل مطلع أيلول/ سبتمبر 2008. وفي 2008/6/12 أنهت اللجنة التحضيرية للمؤتمر أعمالها في عمَّان بالمصادقة على مسودة البرنامج السياسي الجديد لفتح، وعلى برنامج البناء الوطني الذي يتضمن استراتيجيات فتح فيما يتعلق بالسياسات والخطط الاقتصادية والاجتماعية والشبابية والتنموية، كما أقرت مسودة النظام الداخلي الجديد، ومعايير العضوية، وأسس اختيار ممثلي التنظيم إلى المؤتمر؛ وذلك بحسب تصريح نبيل شعث، الذي قال إنه لم يتبقَّ سوى تحديد زمان المؤتمر ومكانه، وأنه في ضوء ذلك سيتمّ تحديد عدد المشاركين فيه[87].

وفي أواخر شهر تموز/ يوليو رشحت أخبار بأن قيادات من "الوزن الثقيل" في فتح بدأت تروج لفكرة تأجيل عقد المؤتمر إلى ما بعد إنهاء الانقسام الفلسطيني و"استعادة" قطاع غزة من سيطرة حماس[88]. كما رشحت أنباء عن خلافات حادة داخل اللجنة التحضيرية، حول مكان انعقاد المؤتمر. وذكر أن خمسة من أعضاء اللجنة المركزية وقادة أقاليم الأردن وسورية ولبنان يطالبون بعقده خارج الأراضي الفلسطينية، بينما يصر باقي أعضاء اللجنة المركزية بمن فيهم محمود عباس على عقده في الداخل[89].

وفي الاجتماع الذي عقدته اللجنة التحضيرية الموسعة برئاسة أبو ماهر غنيم، في 3-2008/8/4، في عمَّان بحضور نحو ستين عضواً نصفهم من الخارج، بدا أن الرياح لا تجري كما يشتهي الرئيس عباس الذي تعمد عدم المشاركة، على الرغم من وجوده في عمَّان. حيث غلب على الاجتماع "تيار الصقور" والحرس القديم، وتبنت اللجنة توصية بإعادة قراءة البرنامج السياسي ووثيقته، بما يحافظ على ثوابت الحركة الوطنية ومبادئها. كما رفض الاجتماع الصياغات والنصوص العمومية التي اقترحها نبيل شعث في البرنامج السياسي، والتي كانت قد أسقطت في صياغتها الأولى خيار المقاومة، وتجنبت النصّ على مبدأ حرب التحرير الشعبية طويلة الأمد، وخلطت ما بين المقاومة المدنية والعسكرية. كما دعا الاجتماع إلى إعادة النظر في المسيرة السلمية والمفاوضات، والعودة لتجذير العمق العربي والإسلامي للقضية، والنصّ صراحة ومباشرة على المقاومة. كما "شنَّ مناقشوه من قادة فتح هجوماً شرساً على ما أسموه بخط دايتون في صفوف الحركة"[90].

وفي منتصف آب/ أغسطس 2008 كانت ما تزال تبذل الجهود لجمع محمود عباس مع فاروق قدومي للوصول إلى توافق بينهما حول القضايا الأساسية، قبل تحديد مكان المؤتمر السادس وزمانه[91]. وفي 2008/10/23 أقرّت اللجنة المركزية في فتح عدد الأعضاء الذين يحق لهم المشاركة في المؤتمر بـ 1,200 عضو من الداخل والخارج[92].

اللجنة التحضيرية للمؤتمر حددت لنفسها اجتماعاً جديداً في 11-2008/11/15، يليه اجتماع اللجنة التحضيرية الموسعة 15-2008/11/18، وقد وضع على طاولة النقاش ست أوراق مستكملة بشكل شبه نهائي. وكان هناك الورقة السياسية المكونة من تسعين صفحة، وفيها تأكيد على رفض فتح للمشروع الصهيوني في فلسطين، وتأكيد على المبادئ التي حملتها فتح منذ ولادتها. لكن الورقة لا تضع نفسها في زاوية القرار السياسي، وتبقي الباب موارباً لتحديد اتجاهات الحركة المستقبلية. وهناك ورقة البناء التنظيمي التي تتناول العلاقة بين فتح والسلطة الفلسطينية ومؤسساتها، وتؤكد على الفصل التنظيمي والبنيوي بينهما. وهناك الورقة الإدارية التي تتناول التنظيم وإدارته وتحديد الصلاحيات، وهناك ورقة عضوية المؤتمر، والورقة المالية وهي ورقة يبدو أنه بسبب حساسيتها وبسبب ما فيها من أسرار وما قد تثيره من اتهامات فقد كان هناك من يرغب بحصر نقاشها على رئاسة المؤتمر وعدد من أعضاء اللجنة المركزية التي ستنتخب. والورقة السادسة هي ورقة اللجنة المركزية حول الوضع الراهن[93]. ويظهر أن العمل الطويل والمضني للجنة التحضيرية لم ينجح في جَسْرِ حالات التنازع والتدافع والتعطيل. وأصبح واضحاً أنه من غير المحتمل عقده قبل نهاية 2008، وتحدث قيادي كبير في فتح في مقابلة نشرت محتواها جريدة الحياة في 2008/12/13، مؤكداً أن المؤتمر السادس قد أُرجئ إلى أجلٍ غير مسمى بسبب "مخاوف من أن تؤدي الخلافات بين الأجنحة إلى انشقاقات"، وأن عقده في موعده سيكون "بمثابة تفجير للحركة"، وأن المعنيين

بالحركة يعلمون ذلك، لكنهم يتحرجون من إعلانه. وقال القيادي "إن من يفكر بأن مؤتمر الحركة سيعقد في ظلّ الظروف الراهنة مجنون"، وقال إن الاتفاق على ألا يتجاوز المشاركون 1,500 لكن هناك عشرة آلاف يريدون المشاركة.

ومن جهة أخرى، عاد الحديث عن ضرورة حل مشكلة قطاع غزة قبل عقد المؤتمر السادس[94]، وعن تعطيل المؤتمر بسبب مخاوف لدى بعض أعضاء اللجنة المركزية من خسارتهم في الانتخابات التي سيعقدها المؤتمر[95]، وحتى منتصف كانون الأول/ ديسمبر 2008 كان أحمد قريع (أبو علاء) ما يزال يتحدث عن عدم استكمال ملف العضوية، وانتظار تحديد زمان المؤتمر ومكانه[96].

أزمة فتح الداخلية وإشكالية التنازع بين ما يسمى الحرس القديم وتيار الشباب ظهرت بأشكال مختلفة خلال سنة 2008، وكان أبرز تجلياتها كما لاحظنا عدم القدرة على عقد المؤتمر السادس، بالرغم من مدى أهميته وضرورته للجميع. وكان ضمن مظاهر الأزمة عملية تضارب الأوامر وتنازع الصلاحيات، كما حدث بشأن التعيينات التي قررها فاروق قدومي بتسمية أمين سرّ حركة فتح في الساحة السورية (تعيين محمد داود "أبو داود" معتمداً رسمياً لإقليم حركة فتح، وتعيين أنور عبد الهادي نائباً له)، وفي الوقت نفسه طلب محمود عباس بوصفه رئيساً للحركة من مسؤول الإقليم في سورية التجاهل التام لكل تعيينات فاروق قدومي[97]. ويندرج في الأزمة عملية تبادل الاتهامات بين قيادات فتح، وكان من أبرزها الهجوم العنيف المتبادل بين حكم بلعاوي ومحمد دحلان. حيث اتهم بلعاوي في بيان صادر عن اللجنة المركزية لفتح دحلان بعدم المسؤولية والتصريحات الاستعراضية والفلتان والتقصير والخداع[98]. أما دحلان فردَّ على بلعاوي بأن أهم إنجازاته هي زرع الجواسيس في مكتب ياسر عرفات بتونس، ووصف دحلان بيان اللجنة "بالفبركات الإعلامية" لمواصلة "توجيه الأحقاد الشخصية"، ودعا دحلان اللجنة المركزية "للتنصل من هذا السلوك الشاذ والوضيع لحكم بلعاوي"[99].

وشنّ أبو علي شاهين، عضو المجلس الثوري، هجوماً على اللجنة المركزية وعلى الرئيس عباس، حيث اتهمه بأنه "فاشل". بينما تحدثت تقارير عن وقوف أعضاء عديدين في اللجنة المركزية والمجلس الثوري ضدّ توجهات دحلان بالعمل على الحصول على مقعد في اللجنة المركزية؛ وأضافت التقارير أن فريق دحلان يُعدُّ ضعيفاً قياساً بخصومه في الحركة، وعلى رأسهم هاني الحسن وبلعاوي وعباس زكي وعزام الأحمد وأحمد حلِّس... وغيرهم[100].

اعتبر حاتم عبد القادر، القيادي في فتح، أن الحركة "وصلت إلى وضع صعب جداً"[101]، وأقرَّ صائب عريقات أن فتح "تعيش حالة غير مسبوقة من المشاكل والخلافات الداخلية"[102]. وجاءت فضيحة تهريب الهواتف الخلوية التي اتهم فيها، رئيس المجلس التشريعي السابق ومستشار

الرئيس عباس، روحي فتوح لتكشف استمرار مسلسل الحديث عن الفساد الذي طال قيادات كبيرة في فتح[103]. وعلق رفيق النتشة، رئيس المحكمة الحركية العليا لفتح، بأن "الفساد والفاسدون ما زالوا يسيطرون على حركة فتح"، مؤملاً أن يقوم المؤتمر السادس بإبعادهم[104]. أما مروان البرغوثي فحمَّل قيادة حركة فتح مسؤولية الفشل في الانتخابات، وفساد العديد من قياداتها، ودعا إلى إجراء تغيير حقيقي في القيادة، وإلى انتخاب وجوه جديدة، ورموز ليس لهم علاقة "بالفساد والعجز والفشل"[105]. وقبيل نهاية سنة 2008 كان هناك حديث عن مناكفات وقطيعة بين عباس وأحمد قريع متعلقة بمواقف وأدوار كلٍّ منهما في المفاوضات مع "إسرائيل"، والموقف من حكومة فياض[106].

وهكذا، فإن حركة فتح حملت أزمتها معها إلى السنة التالية، وتغلبت عناصر التعطيل والتأجيل على عناصر التعجيل بعقد المؤتمر السادس. ويظهر أن المؤتمر سيظلّ عرضة للإرجاء ما لم يتمّ الوصول إلى معادلة دقيقة، تضمن على الأقل اعتبارات ومصالح اللاعبين الكبار والتيارات الفاعلة في الحركة.

سادساً: منظمة التحرير الفلسطينية

على الرغم من أن منظمة التحرير هي التي أنشأت السلطة الفلسطينية وأعطتها الغطاء والشرعية؛ إلا أن السلطة أخذت بالتضخم، بينما أخذت منظمة التحرير بالانزواء والتراجع، لتبدو مع الزمن وكأنها أداة من أدوات السلطة. ووضعت المنظمة في "غرفة الإنعاش" بعد أن هُمِّشت وأفرغت مؤسساتها من محتواها، لتكون "ختماً" تتمّ العودة لها عند الحاجة لتوفير غطاء أو لتمرير قرار. وخلال سنة 2008 لم تتمّ الدعوة لعقد مجلس وطني فلسطيني، على الرغم من مرور 12 عاماً على آخر مجلس تمّ عقده، وعلى الرغم من انتهاء مدته القانونية والمدد القانونية للجنة التنفيذية والمجلس المركزي منذ سنة 1999. ومع ذلك فقد استمرت اللجنة التنفيذية بالانعقاد، وكذلك المجلس المركزي، حيث استفاد منهما أبو مازن في دعم شرعية موقفه القانوني والسياسي ودعم حكومته في رام الله في مواجهة حماس وحكومتها في غزة.

كان من الواضح أن تفعيل منظمة التحرير وإعادة بناء مؤسساتها مرتبط بملف الإصلاح الفلسطيني الشامل، وإعادة ترتيب البيت الفلسطيني، وهو أمرٌ ما كان ليتمّ دون حوار بين فتح وحماس وبقية الفصائل، ودون الوصول إلى توافق وبرنامج وطني مشترك. وقد تعثر ملف إصلاح المنظمة، على الرغم من أنه كان نقطة جوهرية في اتفاق القاهرة في آذار / مارس 2005، بسبب وجود مخاوف لدى أطراف فلسطينية وعربية ودولية من إمكانية هيمنة حماس على المنظمة، بعد

أن فازت في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني في الضفة والقطاع أوائل سنة 2006. وعلى الرغم من تضمين وثيقة الوفاق الوطني (2006)، واتفاق مكة (2007) مواد متعلقة بتفعيل المنظمة وإصلاحها، إلا أنه لم تؤخذ أية خطوات جادة في هذا الإطار. وبالتأكيد، فإن صراع فتح وحماس على الشرعية سنة 2007 كان سبباً في تعطّل عملية الإصلاح، لكنه لا ينبغي وضع اللوم كله على ذلك؛ فإضعاف المنظمة وتهميشها كان ظاهرة أساسية مرتبطة بمسار التسوية واتفاق أوسلو، ومرتبطة بطريقة القيادة الفلسطينية في القيادة الفردية والبعد عن العمل المؤسسي. ولو كانت المنظمة في وضع صحّي قادر على استيعاب مختلف مكونات الشعب الفلسطيني، وأن تكون مظلة لجميع فصائله وقواه الحية وكفاءاته، لربما تمّ التعامل بسهولة أكبر مع مواضيع الفلتان الأمني، و"الانقلاب" على المؤسسات الشرعية.

فضل الرئيس عباس استخدام مظلة منظمة التحرير في حواره مع حماس في اليمن، وشارك في الوفد صالح رأفت أمين عام حزب فدا، وقيس عبد الكريم أبو ليلى عضو قيادة الجبهة الديموقراطية؛ وهو ما عدَّته حماس مؤشراً على عدم جدية عباس في التفاوض، باعتبار أن جوهر المشكلة مع فتح. وعندما أعلن عباس دعوته للحوار في حزيران/ يونيو 2008 أعلنها باسم اللجنة التنفيذية وباسم منظمة التحرير. وعندما اعتذرت حماس عن المشاركة في حوار القاهرة في تشرين الثاني/ نوفمبر 2008 قامت اللجنة التنفيذية بتحميل حماس "المسؤولية التامة" عن فشل انعقاده[107]. وقدم المجلس المركزي للمنظمة (على الرغم من التحفظات على صلاحيته) للرئيس عباس الدعم الذي يريده بانتخابه رئيساً لدولة فلسطين في 2008/11/23 قبيل انتهاء مدة ولايته كرئيس للسلطة، وليكون ذلك "رافعة" له في مواجهة ما قد تقوم به حماس ومعارضو الرئيس عباس.

ومن جهة أخرى، فإن بعض الشخصيات والجهات لعبت أدواراً أكبر من حجمها السياسي والشعبي في الساحة الفلسطينية، مستفيدة من مواقعها في قيادة المنظمة. ومن ذلك الدور الذي لعبه حزب فدا في اللجنة التنفيذية وهو لا يكاد يملك تمثيلاً في المجلس التشريعي. فعضو قيادته (السابق) ياسر عبد ربه يتمتع بمنصب أمين سرّ اللجنة التنفيذية للمنظمة، وقد انتقده الكثيرون لدوره السلبي في العلاقة بين فتح وحماس. كما انتقده سليم الزعنون، رئيس المجلس الوطني، لمحاولته عقد اجتماع غير قانوني للمجلس الوطني بهدف إعادة تركيب المؤسسات القيادية للمنظمة، مشيراً إلى أن هذه المحاولات تحظى بدعم الرئيس عباس[108]. ثم إن عباس قام بتعيين أمين عام حزب فدا صالح رأفت رئيساً للدائرة العسكرية لمنظمة التحرير[109]. وهو ما عكس في رأي الكثيرين عدم جدية من عباس في تفعيل مؤسسات المنظمة وتطويرها، بإعطاء منصب رئيسي ثانٍ لحزب صغير، وبتسليم دائرة مهمة وحساسة لحزب لا يشارك في المقاومة والانتفاضة، ولا يملك أذرعاً مسلحة.

كان فاروق قدومي من أكثر قيادات المنظمة وفتح انتقاداً لأداء الرئيس عباس ومؤيديه، فقد انتقد قدومي (رئيس الدائرة السياسية في المنظمة) في 2008/2/25 إنهاء عباس لخدمات عدد من موظفي

الدائرة السياسية أو إحالتهم على التقاعد، متحدثاً عن عدم قانونية وشرعية اللجنة التنفيذية[110]. وأكد أكثر من مرة فقدان اللجنة التنفيذية لنصابها القانوني[111]. ودعا قدومي إلى انضمام حماس وكل القوى الفلسطينية إلى المنظمة دون اشتراطات، كما دعا إلى عقد مجلس وطني جديد، وانتخاب لجنة تنفيذية جديدة، ووضع آليات تكفل إصلاح المنظمة[112]. وقدم قدومي برنامجاً دعا فيه للفصل بين السلطة والمنظمة، والفصل بين رئاستيهما، والتمسك بخيار المقاومة، وحق العودة، واحترام التعددية الفلسطينية[113].

أما حماس فتابعت التأكيد طوال سنة 2008 على وجوب إعادة بناء منظمة التحرير على أسس سليمة تكفل مشاركة الجميع، والتعددية السياسية، وتكون عضوية مجلسها الوطني بناء على انتخابات حرة كلما أمكن ذلك. ورفضت حماس الاعتراف بالمنظمة بوضعها الحالي ممثلاً شرعياً وحيداً، خصوصاً وأن حماس ليست ممثلة فيها، ولها اعتراضات تراها مهمة على المنظمة مؤسسياً وأيديولوجياً وسياسياً. وللجهاد الإسلامي الموقف نفسه تقريباً من المنظمة.

لم تنجح حماس في ضم فصائل مهمة في منظمة التحرير إلى صفها، وتحديداً الجبهتين الشعبية والديموقراطية، للضغط باتجاه تسريع عملية إصلاح المنظمة؛ على الرغم من أن الجبهتين تعارضان اتفاقية أوسلو، وتتبنيان خيار المقاومة، وتطالبان بإصلاح منظمة التحرير؛ وهو ما يعني أن برنامجهما السياسي والوطني أقرب إلى حماس والقوى المعارضة منه إلى قيادة المنظمة والتيار المهيمن في فتح. وهو ما يناقض ممارستهما في اللجنة التنفيذية، ومشاركتهما في المجلس المركزي، والتي يرى فيها الناقدون تغطية لسياسات محمود عباس. وقد يعزو البعض ذلك إلى أن التوجهات العلمانية لفتح أقرب إلى هذه التيارات اليسارية من التوجهات الإسلامية لحماس والجهاد. كما قد يعزو البعض ذلك إلى أن حماس لم تبذل جهداً كافياً مع هذه الفصائل لإيجاد قواعد عمل مشتركة، ولطمأنتها أن قيادة حماس للمشروع الوطني تستوعب الآخرين ولا تلغيهم، وتحترم أدوارهم ورؤاهم ولا تستثنيهم. ثم إن حماس لم توافق بعد على برنامج منظمة التحرير الذي تلتقي فيه هذه الفصائل مع فتح. كما أن الرئيس عباس توافق مع رؤية هذه الفصائل في تبني التمثيل النسبي الكامل في الانتخابات التشريعية الفلسطينية وانتخابات المجلس الوطني الفلسطيني، وهو ما لم تكن حماس تميل إليه. فضلاً عن أن البعض يرى أن سيطرة فتح على الموارد المالية للمنظمة التي تتلقى هذه الفصائل منه ميزانيات ورواتب كوادرها المتفرغة تلعب دوراً في صناعة قرارها.

وقد تابع العديد من الشخصيات والفعاليات الوطنية الضغط باتجاه تفعيل المنظمة وإعادة بناء مؤسساتها وتشكيل مجلس وطني منتخب والتأكيد على حق العودة. وكانت مجموعة من هذه الشخصيات قد اجتمعت في بيروت في أيار/ مايو 2007، وتابعت نشاطها في سنة 2008 ومن أبرز رموزها شفيق الحوت، وسليمان أبو ستة، وبلال الحسن.

سابعاً: الأمن الداخلي والإشكالية الأمنية

تراجع الفلتان الأمني إلى حدٍّ كبير خلال سنة 2008، وأحكمت حكومتا غزة ورام الله قبضتهما على الوضع الداخلي، ولم تسلم الحكومتان من انتقادات مؤسسات حقوق الإنسان حول الاعتقال السياسي والتعذيب، وحول الاعتساف في استخدام الصلاحيات الأمنية، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة.

تواصلت إجراءات حكومة فياض الأمنية ضدّ حماس في الضفة الغربية بحجة منع السلاح غير الشرعي، وبحجة أن حماس تسعى للانقلاب على الشرعية في الضفة الغربية، كما فعلت في قطاع غزة. وبدا واضحاً أن الحكومة في رام الله لا تفرق بين السلاح الذي قاد انتفاضة الأقصى ودافع عن الفلسطينيين لسنوات، وبين سلاح الفلتان الأمني والسلاح العشائري. كما أن الاحتجاج باحتمال انقلاب حماس كان مجرد غطاء لتنفيذ التزامات خريطة الطريق وخطة دايتون، إذ إن أوضاع الضفة الغربية مختلفة تماماً، خصوصاً بوجود الاحتلال الإسرائيلي في كل مكان وسيطرته العملية على الأوضاع.

سلام فياض قال إن السلطة "حريصة على التعددية السياسية وعدم المس بها، إلا أنها ترفض التعددية الأمنية"[114]، لكنه كشف عن سياسة تعامل حكومته مع حماس بقوله "طالما أن الوضع قائم على ما هو عليه في غزة، فإن حماس هي تنظيم مناوئ للسلطة، والحكومة تعمل وفق هذا"[115]. وكشف رياض المالكي، وزير الخارجية والإعلام في حكومة فياض، أن حكومته اتخذت قراراً في اجتماعها في 2008/5/5 بسحب كل أسلحة المقاومة التي سماها الميليشيات، وسلاح كل شخص لا ينتمي للأجهزة الأمنية[116]؛ وهو قرار يأتي تنفيذاً للبند الأول من خريطة الطريق.

الجمع بين تجار المخدرات واللصوص وبين رجال المقاومة ظهر في تصريح العميد سميح الصيفي قائد منطقة الخليل، الذي قامت قواته بعد يومين من انتشارها في الخليل باعتقال 53 "مطلوباً للعدالة"، بحسب زعمها، في بلدتي السموع ويطا منهم 35 من حماس. إذ قال الصيفي "نحن واضحون ونعمل ضدّ الخارجين عن القانون وتجار المخدرات واللصوص والفئات المسلحة التابعة لأي جهة، والتي تحمل أي سلاح"، وأضاف "أي سلاح غير سلاح الأجهزة الأمنية غير شرعي"[117]. ولعل ذلك يفسر إصرار السلطة في رام الله على عدم وجود معتقلين سياسيين، باعتبار أن اعتقال رجال المقاومة ليس اعتقالاً سياسياً، وهو ما يخالف منطلقات فتح وم.ت.ف. ومبادئها وبرامجها ومؤتمراتها.

نظر الإسرائيليون بإعجاب إلى نشاط الأجهزة الأمنية للسلطة، وأشاد تقرير لجهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك) Shabak، نُشر في أوائل سنة 2008، بجدية عمل هذه الأجهزة، وبأنها تمكنت من مصادرة 120 قطعة سلاح، وكشفت مختبراً لإعداد المتفجرات، كما أطاحت

بعدد من مديري الجمعيات الخيرية[118]. ونوه العقيد يوآف مردخاي Yoav Mordechai، رئيس الإدارة المدنية بالضفة الغربية، بأن التنسيق الأمني مع السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية آخذ بالاتساع، وأن هناك لقاءات تُعقد بين ضباط إسرائيليين وفلسطينيين، لافتاً النظر إلى أن الأجهزة الأمنية الفلسطينية أعادت خمسين إسرائيلياً دخلوا المناطق الواقعة تحت سيطرة السلطة[119]. وتحدث مردخاي بشكل أوضح، في وقت لاحق، عن طبيعة الحرب التي تخوضها السلطات الإسرائيلية بالتنسيق مع السلطة الفلسطينية في رام الله عندما قال "إننا نخوض معركة حقيقية ضدّ تنظيم حركة حماس المدني والاجتماعي، ونعمل حالياً بكل طاقتنا وبقوة ضدّ كل مؤسسات حماس على اختلافها: المدنية والعسكرية في الضفة الغربية"؛ مؤكداً أن التنسيق هو تنسيق مباشر إسرائيلي – فلسطيني[120].

وقد أوضح يوفال ديسكين Yuval Diskin، رئيس جهاز المخابرات الإسرائيلية، في اجتماع للحكومة الإسرائيلية أن "التعاون الأمني مع السلطة الفلسطينية في الضفة جيد جداً، خاصة في محاربة الإرهاب وإغلاق المؤسسات". ولم ينفِ رياض المالكي ذلك، وأكد على أنه "لا يوجد سبب يمنع التعاون الأمني، والذي هو مهم جداً" على حد قوله[121].

ويظهر محضر اجتماع بين ضباط إسرائيليين وفلسطينيين كشف عنه كبير المحللين، ناحوم بارنياع Nahum Barnea، في جريدة يديعوت أحرونوت Yedioth Ahronoth، إلى أي مدى وصل التنسيق الأمني بين السلطة في رام الله وبين أجهزة الأمن الإسرائيلية. ويستدعي التقرير (إن صدق) الكثير من التوقف إلى مدى العداء الذي تكنه أجهزة الأمن في رام الله ضدّ حماس، والكثير من التساؤل عن أي إمكانية لإعادة بناء الأجهزة الأمنية على أسس وطنية مهنية تكون حماس بحجمها وثقلها جزءاً حقيقياً من هذه العملية. إذ ينقل بارنياع من محضر الاجتماع قول أبي الفتح، قائد الأمن العام الفلسطيني، للضباط الإسرائيليين "ليس هناك خصام بيننا، لدينا عدو مشترك: حركة حماس"، وينقل المحضر عن مجيد فراج، رئيس الاستخبارات العسكرية الفلسطينية، قوله "نحن في معركة صعبة جداً... قررنا خوض الصراع حتى النهاية، حماس هي العدو، قررنا شنَّ حرب عليها، وأنا أقول لكم: لن يكون أي حوار معهم، فمن يريد أن يقتلك عليك أن تبكر بقتله. أنتم توصلتم إلى هدنة معهم أما نحن فلا". وأكد فراج أنهم يقومون بالواجب الملقى على عاتقهم بشكل جيد، إذ أضاف قائلاً "نقوم بتولي أمر كل مؤسسة حمساوية ترسلون اسمها إلينا، أعطيتمونا في الآونة الأخيرة أسماء 64 مؤسسة، وقد انتهينا من معالجة 50 منها. بعض هذه المؤسسات أغلقت، وفي البعض الآخر استبدلنا الإدارة. كما وضعنا أيادينا على أموالهم"، وتفاخر أمام الإسرائيليين أن الأمن الفلسطيني يستطيع اقتحام المساجد والجامعات، أما الإسرائيليون فلا !! أما حازم عطا الله، المفتش العام للشرطة، فقال إنه "حتى آخر السنة سندخل في مجابهة مع حماس، أنا أتحدث عن خطة شاملة"[122].

وفي مطلع كانون الأول/ ديسمبر 2008، أظهر تقرير لوزارة الداخلية الإسرائيلية، نشرته جريدة جيروزاليم بوست The Jerusalem Post مدى الرضا الإسرائيلي عن التعاون الأمني مع السلطة في رام الله. وجاء في التقرير "إن التنسيق الأمني لم يسبق له مثيل من خلال جهد صادق من جانب السلطة الفلسطينية". وأشار إلى أن التنسيق وصل إلى مستويات عالية حيث انعقد 247 لقاء منذ بداية 2008 وحتى نشر التقرير بين ضباط إسرائيليين وفلسطينيين. وقد سمحت "إسرائيل" بافتتاح عشرين مركزاً للشرطة الفلسطينية في الضفة الغربية[123].

وفي إطار تأهيل وتدريب الأجهزة الأمنية للسلطة في الضفة، أتمّت كتيبة فلسطينية خاصة من 620 عنصراً تدريبات استمرت لعدة أشهر في الأردن، ضمن الخطة التي وضعها المنسق الأمني الأمريكي لدى السلطة الجنرال دايتون؛ وعادت في 2008/5/28[124]. وكان تقرير نشرته هآرتس Haaretz حول هذه الكتيبة أوضح أنه تمّ اختيار أفرادها بعناية فائقة، وأنهم تلقوا تدريباً خاصاً، وأن هذه الكتيبة ستكون ضمن خمس كتائب مكلفة بحفظ النظام في الضفة ومواجهة حماس. وقال التقرير "إن كل المشاركين والمهتمين بهذه الفرقة سواء من السلطة أو الأمريكيين أو الأردنيين أو الإسرائيليين يعلمون أن الهدف الذي وضعوه واضح للجميع وهو محاربة حماس"، وأضاف التقرير أنهم في السلطة يتحدثون عن هذه الكتيبة بأنها "أبناء دايتون"[125].

وقد نشرت السلطة بموافقة إسرائيلية عناصرها الأمنية في مناطق جنين ونابلس والخليل وبيت لحم، ونجحت في تفكيك العديد من خلايا المقاومة، وفي إحباط عمليات تفجير ضدّ "إسرائيل". وعلى الرغم من أن تركيزها كان على ضرب البنية التحتية المدنية والعسكرية لحماس، إلا أنها سعت إلى ضرب وتفكيك كل الأجنحة المسلحة لفصائل المقاومة، بما في ذلك كتائب شهداء الأقصى التابعة لفتح، وسرايا القدس التابعة للجهاد الإسلامي وغيرها[126]. وعلى حد قول اللواء حازم عطا الله قائد الشرطة الفلسطينية في الضفة الغربية "كل من له علاقة بالسلاح والمتفجرات، أي العمل العسكري، وليس مهماً ضدّ من سيوجه هذا العمل، لأنه يقع على الأرض الفلسطينية، فسنعتقله"[127].

الاعتقال السياسي والتعذيب كان موضوعاً للمناكفة وتبادل التهم بين فتح وحماس وبين السلطة في رام الله والسلطة في غزة. ويوجد عادة تكتم حول أعداد المعتقلين وحول طبيعة التهم الموجهة إليهم، كما أن هناك خلطاً، لا يخلو من التعمد، بين ما هو سياسي وبين ما هو جنائي.

وحسب تقرير للشاباك الإسرائيلي فقد اعتقلت قوات الأمن الفلسطينية في الفترة 11/28-2007/12/2، أي في خمسة أيام فقط، 250 ناشطاً من حماس، واعتقلت في الأسبوع الأخير من سنة 2007 خمسين ناشطاً من حماس[128]. وقد كانت وفاة الشيخ مجد عبد العزيز البرغوثي المحسوب على حماس، بسبب التعذيب في مقر المخابرات الفلسطينية في رام الله في 2008/2/22، من الحوادث التي أثارت الرأي العام الفلسطيني. وقد زاد استياؤه عندما نفت المخابرات أن يكون مات

تحت التعذيب، واستعانت بتقرير طبي شرعي كاذب يؤكد ذلك، غير أن لجنة التحقيق المستقلة، التي شكلها الرئيس عباس فيما بعد تحت ضغوط شعبية مختلفة، أكدت أنه مات تحت التعذيب[129].

وقد أصدرت حماس في 2008/11/12 إحصائية بـ 616 معتقلاً سياسياً من أبنائها لدى السلطة، بينهم 94 طالباً جامعياً، و35 أسيراً محرراً، و15 إمام مسجد، و13 عضو مجلس بلدي أو قروي، وتسعة صحفيين. وقالت إن حالات الاعتقال السياسي لأفرادها في الضفة بلغت 2,921 حالة اعتقال، في الفترة من 2007/6/10 وحتى 2008/11/11[130]. كما أصدر المكتب الإعلامي لحركة حماس في آب/ أغسطس 2008 كتاباً بعنوان "الكتاب الأسود" من 369 صفحة، يتحدث عن مئات الممارسات والاعتداءات، التي تقول حماس إنها وتيارات المقاومة قد تعرضت لها من أجهزة السلطة في رام الله. وقد أكدت مؤسسات حقوقية فلسطينية على وجود اعتقال سياسي في الضفة والقطاع، وقال شعوان جبارين، مدير مؤسسة الحق للدفاع عن حقوق الإنسان، ومقرها في رام الله أن عدد المعتقلين في الضفة هو نحو 270 معتقلاً، كما قال إن كل الأجهزة الأمنية تمارس التعذيب في كل مناطق الضفة، وأنه أصبح ظاهرة واسعة الانتشار. في الوقت ذاته، تمارس السلطة في رام الله عملية تعتيم إعلامي، حيث يتعرض الصحفيون لملاحقة أجهزة الأمن إذا تحدثوا حول الموضوع. وحسب أحد الصحفيين البارزين في جريدة الأيام الصادرة في رام الله "لا يمكن أن نكتب عن هذا إطلاقاً، فسوف يتمّ اعتقالنا فور نشر المقال أو حتى قبله، والمؤسسات الإعلامية تضغط على الصحفيين أيضاً لتجاهل هذا الموضوع"[131]. وقد رصدت الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن (التي أسسها ياسر عرفات) 28 شكوى من حالات تعذيب وسوء معاملة في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 2008 فقط[132]. كما تجدر الإشارة إلى أن هناك نحو تسعين معتقلاً من الجهاد الإسلامي في سجون السلطة، وغيرهم من خلايا المقاومة.

الأجهزة الأمنية في رام الله ظلّت ترفض الاعتراف بوجود معتقلين سياسيين، في الوقت الذي تقوم فيه بتهديد نشطاء حماس بعدم التحدث للإعلام[133]. وبينما كان الجميع يتحدث عن معتقلي حماس لدى السلطة في رام الله، ويذكر أسماءهم وأعدادهم، ويطالب بتوفير مناخات مناسبة لبدء الحوار الفلسطيني، كان المالكي وزير الخارجية والإعلام في حكومة فياض، يصرح بأنه "لا يوجد لدينا أي معتقل سياسي"[134]، وهو ما أكده أيضاً محمود عباس[135].

ومن جهة أخرى، ظهرت احتجاجات فتحاوية على طريقة إدارة سلام فياض للحكومة، وخصوصاً استبعاده الكثير من عناصر فتح في الأجهزة الأمنية وفي الخدمة المدنية أو إحالتها للتقاعد، وتوظيف الكثير من المقربين إليه أو ممن يلتزمون سياسته، وطريقة تحكمه بموارد السلطة المالية وعلاقاته مع أمريكا. كما وجّهت انتقادات لاذعة إلى عدد من الوزراء في حكومته، غير أن حكومة فياض ظلّت تحظى بدعم الرئيس عباس، وتعمّد عباس أن يعطي دعماً مباشراً لحكومة

فياض في جلستها التي ترأسها بنفسه حيث قال "هذه الحكومة حكومتي، وتحظى بكل الدعم والتأييد من قبلي، ولدي الثقة الكاملة بهذه الحكومة"[136]. ولكن دعم عباس للحكومة لم يمنع من استمرار تعالي الأصوات المنتقدة لها؛ فخلال انعقاد الدورة الـ 25 للمجلس الثوري لحركة فتح، التي اختتمت أعمالها في 2008/5/26، والتي حضرها محمود عباس، تعرض سلام فياض وحكومته إلى هجوم عنيف. وارتفعت الأصوات المطالبة بتغيير عدد من الوزراء، خصوصاً رياض المالكي (وزير الخارجية)، وعبد الرزاق اليحيى (وزير الداخلية). واتهم عزام الأحمد حكومة فياض بمحاولة الهيمنة على كل شيء في كل المؤسسات. وصوت أكثر أعضاء المجلس الثوري على ضرورة إعادة تشكيل الحكومة من جديد. ووصل الحدّ بالبعض إلى تشبيه فياض ببول بريمر Paul Bremer أول حاكم للعراق بعد احتلاله من قبل القوات الأمريكية، بسبب حله التشكيلات العسكرية لحركة فتح، وإلى اعتبار حكومة فياض حكومة أمريكية مفروضة على الشعب الفلسطيني[137]. غير أن الحكومة استمرت مدعومة بالرئيس عباس، فضلاً عن الرضا الإقليمي والإسرائيلي والأمريكي.

لم تسلم حكومة هنية من اتهامات بانتهاك حقوق الإنسان وبالاعتقال السياسي، إذ أشارت التقارير إلى وجود نحو ثمانين معتقلاً سياسياً[138]، وإلى وجود تعذيب في سجونها. وقد بررت الحكومة الاعتقالات بأنها مرتبطة بوجود خلايا وجهات، تتبع فتح على نحو خاص، تسعى إلى إثارة الفوضى والفلتان الأمني وإسقاط الحكومة. وفي أجواء الإعداد لانطلاقة جلسات الحوار المرتقبة في القاهرة أعلنت حكومة هنية في 2008/10/30 إطلاق سراح 17 من كوادر فتح المعتقلين لديها، مؤكدة أنها تكون بذلك قد أطلقت كافة السجناء السياسين لديها[139].

وكان قد حدث تبادل للاتهامات بالمسؤولية عن الأحداث التي وقعت في أثناء احتفال فتح بالذكرى الـ 43 لانطلاقتها في 2007/12/31، والتي أدّت إلى مقتل ثمانية وجرح أكثر من مائة[140]. وقد حمَّلت لجنة تحقيق شكلتها حكومة هنية كلاً من عناصر الشرطة التابعة لها وقادة حركة فتح المسؤولية عن هذه الأحداث؛ وأعلنت أنها أوقعت على تسعة من كبار الضباط، وعلى 29 من أفراد قوات الأمن عقوبات مختلفة؛ كخفض المرتب والرتبة وتدوير مواقع العمل[141]. وحملت حماس قيادات حركة فتح في القطاع مسؤولية مقتل أربعة مواطنين، بينهم رجل أمن، مساء 2007/12/31[142]. واتهمت حكومة هنية وحركة حماس قيادات من حركة فتح بمحاولة تدبير عملية اغتيال لرئيس الوزراء إسماعيل هنية في حفل للحجاج العائدين في 2008/1/12، ونشرت اعترافات مصورة للمتهمين المقبوض عليهم، حيث ذكروا أنهم قد جرى توجيههم من رام الله، وتحديداً من الطيب عبد الرحيم، وقد نفت السلطة في رام الله وفتح الضلوع في المؤامرة[143].

وفي 2008/7/25 انفجرت قنبلة أدت لمقتل خمسة (بينهم قيادي) من كتائب القسام وطفلة. وأشارت أصابع الاتهام لدى وزارة الداخلية في حكومة هنية إلى عناصر محسوبة على فتح تقيم

في المربع الأمني لعائلة حلِّس. وبعد أن لم تنجح عدة محاولات للقبض عليهم بالتنسيق مع وجهاء العائلة، قامت قوات الأمن في 2008/8/2 باقتحام المربع بالقوة، مما أدى إلى سقوط 11 قتيلاً، بينهم ثمانية من عائلة حلِّس ورجلين من الشرطة وشخص من عائلة مرشود، كما جرح 107 بينهم سبعة جراحهم خطيرة. وسمحت السلطات الإسرائيلية لـ 188 شخصاً من عائلة حلِّس بالدخول في الأراضي المحتلة سنة 1948، ولكن بعد أن كانت قد أطلقت النار على عدد منهم، فقتلت أربعة وجرحت آخرين، بمن فيهم القيادي في فتح أحمد حلِّس[144].

فاجأت قدرة حكومة هنية على الحسم السريع أولئك الذين راهنوا على أن المربعات الأمنية للعائلات يمكن أن تكون بؤراً، يتمّ من خلالها توسيع الفلتان الأمني باتجاه إسقاط الحكومة. وترافقت عملية السيطرة على مربع عائلة حلِّس بحملة واسعة على حركة فتح في قطاع غزة، حيث اعتقل نحو 400 شخص، وتمّ وضع اليد على معظم المؤسسات والجمعيات الفتحاوية، والتي كانت ما تزال تمارس أعمالها حتى ذلك التاريخ. وقد مثل ذلك ثاني أكبر ضربة لحركة فتح في القطاع؛ إذ إن حماس لم تقم بعد الحسم العسكري في منتصف 2007 بما قامت به حركة فتح في الضفة الغربية، من إغلاق للمؤسسات واعتقال للقيادات ومنع للفعاليات. فقد أبقت حكومة إسماعيل هنية على جميع المحافظين المُعَّينين من قبل الرئيس عباس لإدارة المحافظات الخمسة في القطاع، وجميعهم من فتح، في مناصبهم وعلى رأس أعمالهم، وظلّت جميع مكاتب منظمة التحرير ومكاتب حركة فتح ومكاتب المنظمات الشعبية الفلسطينية التي تسيطر عليها فتح مفتوحة. كما لم تمس حكومة هنية مكاتب وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا) التي تتبع الرئيس عباس، ولا تلفزيون فلسطين الذي يتبع له أيضاً. وظلّت جميع الصحف الفلسطينية، التي تصدر في رام الله ومعظمها يتبع حركة فتح، تدخل بانتظام إلى قطاع غزة بخلاف الصحف التي تصدر في غزة، فقد منعت من دخول الضفة فور تشكيل حكومة فياض؛ كما منع مراسلو تلفزيون الأقصى من العمل في الضفة[145]. وقد أفرجت الحكومة المقالة عن معظم المعتقلين بعد بضعة أيام، كما كانت قد أعادت فَتْحَ أكثر من عشرين مؤسسة وجمعية[146].

في منتصف أيلول / سبتمبر 2008 قضت حكومة هنية على آخر مربع أمني في القطاع، بعد حملة أمنية على المنطقة التي تسيطر عليها عائلة دغمش في حي الصبرة في مدينة غزة. وقد أدت الحملة إلى مقتل 11 شخصاً من عائلة دغمش، بينهم رضيع وفتى، وقتل أحد عناصر الشرطة، وجرح 42 فلسطينياً بينهم عشرة من الشرطة. وتحدثت الأنباء عن استخدام رجال الأمن للقوة المفرطة، وعن تجاوزات أدت لقتل الطفل الرضيع، وعن إعدام لبعض أبناء العائلة بعد الاعتقال، وهو ما نفاه ناطق باسم الشرطة. وقالت الشرطة إنه تمّ اعتقال 15 شخصاً بينهم بعض المطلوبين في قضايا جنائية، وإن الحملة نفذت بعد أن رفض المطلوبون تسليم أنفسهم[147].

خفّت ظاهرة فوضى السلاح والفلتان الأمني سنة 2008 بالمقارنة مع سنة 2007. ولا توجد بين أيدينا إحصائيات دقيقة عن الفلتان الأمني سنة 2008، كما أن الأرقام المتوفرة عن بعض المؤسسات بحاجة إلى تمحيص، خصوصاً وأن تعريف الفلتان الأمني يختلف من جهة إلى أخرى. وعلى أي حال، تشير بعض المعطيات إلى مقتل 28 شخصاً وجرح 70، بينهم 19 قتيلاً و53 جريحاً في قطاع غزة، و9 قتلى و17 جريحاً في الضفة الغربية[148]؛ مع ملاحظة أن عدد ضحايا الفلتان الأمني كانوا 482 قتيلاً و2,371 جريحاً سنة 2007، و260 قتيلاً و1,239 جريحاً سنة 2006[149].

ثامناً: انعكاس العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة على الوضع الداخلي

الحصار الخانق والعدوان الشرس كانا أداتين من أدوات "إسرائيل" الرئيسية في الضغط على حماس والحكومة المقالة في غزة لإفشالها وإسقاطها، وإثبات عجزها عن توفير الحد الأدنى من متطلبات الحياة اليومية للفلسطينيين، واستنفاد طاقتها في السعي لتوفير لقمة الخبز وحبة الدواء. وكانت هنالك رغبة إسرائيلية في "كي الوعي" الفلسطيني بأن ما تقوم به حماس والتيار الإسلامي وخط المقاومة، لا يؤدي إلا إلى مزيد من المعاناة الحياتية والتراجع السياسي. كما كانت هناك محاولة إسرائيلية لجعل الفلسطينيين يقدّمون حاجاتهم الإنسانية على طموحاتهم الوطنية. وبالتالي، فقد أرادت "إسرائيل" أن تكون لاعباً رئيسياً (إن لم يكن الرئيسي) في صناعة القرار الداخلي الفلسطيني، بحيث تحدد للفلسطينيين سقفهم الوطني، ومن يُفترض أن يمثلهم، وفق شروط اللعبة التي تفرضها.

استمر الحصار الإسرائيلي (والعربي والدولي) بدرجات متفاوتة على قطاع غزة طوال سنة 2008، وعانى القطاع من عدوانين واسعين (2/27-2008/3/5 و2008/12/27-2009/1/18). وأخذت الحرب على القطاع طابع "صراع الإرادات"، وليس مجرد إيقاع خسائر في البشر والشجر والحجر. فعندما يقوم أحد أقوى جيوش العالم بمهاجمة مقاومة محدودة الإمكانات، في أحد أكثر المناطق اكتظاظاً في العالم، دونما رادع أخلاقي أو قانوني أو خوف من العقاب، فإن ميزان الخسائر يكون معروفاً سلفاً. ولذلك فإن تطويع الإرادة الفلسطينية يكون هو الإنجاز الأهم بالنسبة للإسرائيليين. وباعتبار النتيجة، فإن هذه السياسة الإسرائيلية فشلت في تحقيق أهدافها طوال سنة 2008، بل وكان لها آثار عكسية إثر العدوان الكبير على القطاع في نهاية تلك السنة.

فصائل المقاومة التي اجتمعت في غزة قبيل انتهاء التهدئة كان تقييمها سلبياً لتهدئة الستة أشهر التي انتهت في 2008/12/19، حيث خرقتها "إسرائيل" نحو 185 مرة، واستمرت في الحصار، وقتلت 21 فلسطينياً. رفضت حماس وفصائل المقاومة تجديد التهدئة في 2008/12/19 ما لم يفكّ

الحصار، وتابعت إطلاق القذائف والصواريخ على الجانب الإسرائيلي، ورأى الإسرائيليون في ذلك ظرفاً مواتياً، لقطف ثمار استعداداتهم العسكرية الطويلة، ويلتقي ذلك مع رغبة أحزاب الحكومة في تعزيز حظوظهم في الانتخابات القادمة، كما عزّزه فشل انعقاد الحوار الفلسطيني في القاهرة، واستياء نظام الحكم في مصر من قيادة حماس، فضلاً عن قلق قيادة السلطة في رام الله من أي سلوك محتمل لحماس في القطاع تجاه انتهاء ولاية الرئيس عباس التي لم يتبقَّ عليها سوى أيام، بالإضافة إلى وجود أمريكا في مرحلة انتقالية قبيل انتهاء ولاية الرئيس بوش وقبيل استلام باراك أوباما Barack Obama الرئاسة.

استمر العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة 22 يوماً. كانت المعاناة الفلسطينية هائلة، وكان الدمار مريعاً، لكن المقاومة كانت بطولية وباسلة، وكان التضامن الشعبي الفلسطيني معها واسعاً ومتزايداً. وأدى العدوان إلى استشهاد 1,326 فلسطينياً، بينهم 417 طفلاً و108 نساء، وجرح 5,450 نصفهم تقريباً من الأطفال والنساء. ودمر الإسرائيليون ما تبقى من بنى تحتية، وتمّ تدمير نحو أربعة آلاف منزل، كما تضرر 16 ألف منزل آخر، وبلغت الخسائر نحو ملياري دولار. وتحدثت البيانات الإسرائيلية عن عشرة قتلى من الجنود وأربعة من المدنيين. مع العلم أن الإسرائيليين فرضوا رقابة صارمة على الإعلام؛ حيث تناقلت بعض مصادرهم الشفوية أن عدد قتلاهم يصل إلى نحو سبعين.

لم يُفصح قادة العدوان عن أهداف حملتهم بشكل واضح؛ وكان هناك نقاش ما إذا كان يجب أن تنتهي الحملة الإسرائيلية بإسقاط حكومة حماس في القطاع، وتوفير الظروف المناسبة لعودة السلطة في رام الله وفتح لحكم القطاع. وحتى لو كان ذلك هدفاً إسرائيلياً مرغوباً، فقد كانت هناك خشية كبيرة من أن إعلانه بشكل واضح، سيؤدي إلى نتائج عكسية وسط الفلسطينيين الراغبين باستقلالية قرارهم الوطني، والرافضين لفرض الإسرائيليين شروطهم عليهم. كما كان هناك من يجادل أن استمرار الانقسام الفلسطيني ووجود سلطتين في رام الله وغزة هو مصلحة إسرائيلية؛ غير أنه لا بدّ من "ترويض" السلطة في غزة وإضعافها، بما يؤدي لقيامها بدور الشرطي الذي يمنع انطلاق العمل المقاوم من القطاع، إذا ما أرادت حكومة حماس لنفسها البقاء والاستمرار. كان هناك توافق إسرائيلي على ضرورة وقف إطلاق الصواريخ ووقف تهريب الأسلحة إلى القطاع، كما كان هناك حديث عن هدنة لسنوات عديدة (إن استمرت حماس في السلطة). ولم يكن هناك أية عروض بالتزامات حقيقية من قِبَل "إسرائيل" بالتخلي عن اللعب بورقة الحصار حتى لو تحققت الهدنة. وبالتأكيد فقد هدفت "إسرائيل" إلى إيقاع أكبر قدر من الخسائر بالمقاومة وبنيتها التحتية، وضرب السكان وترويعهم ومعاقبتهم على اختيار حماس وتيار المقاومة، لعل ذلك يضعف من قبضة حماس على الأمور في القطاع، ويدفع السكان للانقلاب عليها.

إن التدقيق في الخطة العسكرية الإسرائيلية، وفي المدة التي استغرقها العدوان، ومستوى القصف الهائل، وحشده للاحتياط، ودفعه للدبابات إلى النقاط التي تخلو من المقاومة، وتكرار محاولات الاقتحام وجسّ النبض في أغلب مواقع المواجهة؛ لا يمكن إلا أن يفسَّر عسكرياً بمحاولة استكشاف الفرص لرفع السقف المعلن لتحقيق اجتياح ولو مؤقت، ولفرض الاستسلام على المقاومة وكسر الإرادة الشعبية. وهو ما يفسر استمرار العدوان 22 يوماً تحمّل فيها قادة "إسرائيل" ضغوطاً كبيرة لوقف العدوان، وتعمّدوا استخدام أسلحة محرمة دولياً، كما تحمّلوا التدهور الكبير في سمعة ومكانة "إسرائيل". ولو أتيحت لهم الفرصة لما زهدوا في الاستفادة من عملية اجتياح واحتلال وأسر وقتل لقادة المقاومة، تمكنهم من فرض شروطهم. ولذلك فإن وقف "إسرائيل" لعدوانها دونما قيد أو شرط، وانسحابها الكامل من القطاع، وفشلها في أهدافها المعلنة وغير المعلنة، لا بدّ وأن يُقرأ انتصاراً لقطاع غزة بشعبه ومقاومته؛ لا يقل عن معركة الكرامة وغيرها من ملاحم الصمود والبطولة الفلسطينية.

وعندما بدأ العدوان دعا خالد مشعل فصائل المقاومة إلى تنظيم صفوفها وإلى وحدتها في مواجهة العدوان، كما دعا أهل الضفة الغربية للتظاهر والتضامن وبدء انتفاضة ثالثة. لم تنجح حكومة حماس في توقع الضربة الأولى، ولذلك كانت خسائرها في البداية، خصوصاً في جهاز الشرطة، كبيرة لكنها تمكنت من استيعاب الضربة بسرعة، وتمكنت من إدارة الوضع الداخلي، ولم تحدث اضطرابات وفوضى كما توقع البعض. وأدارت قيادة حماس في الداخل والخارج المعركة العسكرية والسياسية والإعلامية بحنكة وصلابة، ضمن إمكاناتها المتاحة. ونجحت حماس والجهاد الإسلامي وفصائل المقاومة في متابعة إطلاق الصواريخ ولمديات بعيدة طوال أيام المعارك. وهو ما يعكس الجهد الهائل الذي بذلته كتائب القسام وسرايا القدس وغيرها في التسلح والإعداد للمعركة. ونجحت حماس في حشد تأييد فلسطيني وعربي وإسلامي واسع لقرارها بالصمود والدفاع عن القطاع، كما نجحت في تحشيد حركة الجهاد الإسلامي وباقي فصائل المقاومة خلف الخط السياسي الذي تقرره، وظهر موقف أكثر قرباً وتجاوباً من فصائل المنظمة، خصوصاً الجبهة الشعبية[150]، وظهرت من هذه الفصائل دعوات لقيادة ميدانية موحدة لمجابهة العدوان.

المطالب التي تبنتها حماس وحكومتها لإنهاء القتال تضمنت وقف العدوان الإسرائيلي، وانسحاب الإسرائيليين خارج القطاع، وإنهاء الحصار، وفتح كافة المعابر بما فيها معبر رفح. وقد أصرت على هذه المطالب دونما تغيير طوال فترة العدوان، وهي مطالب لقيت دعماً شعبياً وفصائلياً واسعاً. وقد عزز إصرار حماس على مطالبها، وصمودها بوجه كافة الضغوط، فضلاً عن بسالة وتضحيات رجال المقاومة، من ثقة الشارع الفلسطيني بها. وعلى الرغم من الاستهداف العنيف للمدنيين، على أمل أن ينقلب الناس على حماس وحكومتها، إلا أن الشعب صبر وتحمّل، واستمر في

التفافه حول المقاومة، وزاد من دعمه لها. وعندما اضطر الإسرائيليون لوقف العدوان، والانسحاب من القطاع، دون تحقيق أهدافهم المعلنة في وقف إطلاق الصواريخ أو "تهريب" الأسلحة، اعتبرت حماس ذلك انتصاراً في معركة كسر الإرادات ضدّ الإسرائيليين. وهكذا، فإن أداء حماس في أثناء العدوان جاء بعكس ما يريده أعداؤها وخصومها، فكان رافعة شعبية وسياسية وإعلامية لها. وكان مدخلاً باتجاه فك الحصار، واتساع دائرة اليائسين من إمكانية إسقاط حماس أو تهميشها، كما اتسعت دائرة المؤيدين لاستيعاب حماس في النظام السياسي الفلسطيني، والتخفيف من عزلتها العربية والدولية. وصرح خالد مشعل أن هذه الحرب هي "أول حرب حقيقية وكبيرة ينتصر فيها شعبنا على أرضه"، واعتبرها "نقطة تحول في الصراع مع العدو الصهيوني"، وقال "إن هذه المعركة تؤسس بدلالاتها وإنجازاتها وبتوقيتها وبعظمتها، لاستراتيجية جادة وفاعلة للتحرير تبدأ من فلسطين، وتمتد بدعم الأمة في كل مكان"[151].

وقفت حركة الجهاد الإسلامي إلى جانب حماس في رفض تمديد التهدئة وفي مواجهة العدوان، وقال نائب الأمين العام لحركة الجهاد زياد نخالة "نحن الآن أقرب إلى حماس أكثر من أي وقت مضى...، لم ولن تتمكن إسرائيل على الإطلاق من إنجاز هدفها الأساسي لهذه الحرب، وهو تغيير الوضع، والاستسلام للإرادة الإسرائيلية، وإعادة أبي مازن"[152]. وانتقد رمضان شلح، الأمين العام لحركة الجهاد، موقف السلطة الفلسطينية وبعض البلاد العربية، التي تجاوزت حسب رأيه الحدود بإعطائها الضوء الأخضر للاحتلال لتنفيذ مجازره في غزة، ولو على الأقل من خلال الصمت[153]. ومن الناحية العملية فقد شاركت حركة الجهاد بفعالية في صدّ العدوان الإسرائيلي، وتابعت إطلاق الصواريخ، وقدمت 35 شهيداً من كوادرها خلال المعارك.

كان التفاعل السياسي للعديد من قيادات فتح داعماً للمقاومة ولصمودها في وجه العدوان الإسرائيلي، وعلقت فتح احتفالاتها في الذكرى الـ 44 لانطلاقتها. ودعا قدورة فارس جميع الفلسطينيين لا سيّما في فتح وحماس للتعالي فوق الخلافات السياسية، والوقوف صفاً واحداً ضدّ العدوان[154]. وقال عباس زكي "إن غزة لن تركع، وإن المقاومة ستنتصر"، مؤكداً أن الفتحاويين هم مشاريع شهادة[155]. وعندما انتهى العدوان، هنأ هاني الحسن حركة حماس والمقاومة على "النصر الذي حققته في دحر الاحتلال الصهيوني عن قطاع غزة"[156].

وعلى الرغم من اللهجة الإيجابية طوال فترة الحرب، وعلى الرغم من التوافق على السير نحو الحوار الوطني بعد انتهاء الحرب؛ إلا أن عدداً من الأصوات الناقدة أخذت ترتفع من جديد، مما أعاد جزئياً أجواء المساجلات بين الطرفين، فتحدث أحمد عبد الرحمن منتقداً بمرارة "ادعاء" حماس بالانتصار، وقال "يتحدثون عن انتصارات وهمية، عليهم أن يخرجوا من جحورهم، ويروا ما حصل في قطاع غزة"[157]. واتهم عزام الأحمد حركة حماس باستغلال حاجات الناس لتحقيق

أغراض سياسية، كما اتهمت فتح حركة حماس بتصفية عدد من عناصرها، ووزعت كشفاً من 17 اسماً قالت إن حماس أعدمتهم[158]. بينما نفت حماس ذلك، وقالت إن من أعدمتهم كانوا محكومين بالتجسس منذ زمن، أو كانوا مثيري فتنة وعملاء وجواسيس يرشدون طائرات الاحتلال لضرب مواقع المقاومة.

وشاركت الأجنحة العسكرية لفتح، والجبهة الشعبية، والجبهة الديموقراطية، ولجان المقاومة الشعبية، والجبهة الشعبية–القيادة العامة... في مقاومة العدوان الإسرائيلي وفق إمكاناتها. وكان ذلك مؤشراً على أن هناك ما يُجمع الفلسطينيون عليه وهو مقاومة الاحتلال، وأنه عندما يتولد الحسّ العالي بالمسؤولية، فإن كثيراً من العقبات والأوهام يمكن أن تزول.

كان أداء السلطة الفلسطينية في رام الله مرتبكاً وباهتاً في بداية العدوان، وكانت الحرب بمثابة "كارثة سياسية" لها[159]. وظهرت أصوات بعض رموز السلطة في بداية العدوان وهي تحمّل حماس مسؤولية الحرب أكثر مما تحملها لـ"إسرائيل". وقال نمر حماد، مستشار الرئيس عباس، إن قادة حماس "شركاء" في الجريمة الإسرائيلية ضدّ غزة، وإنه "يتعين على حماس أن تفهم ما معنى أن تقوم بأعمال طائشة...". بينما دعا الطيب عبد الرحيم، أمين عام الرئاسة الفلسطينية، سكان غزة إلى الصبر مؤكداً أن "الشرعية" ستعود إلى غزة[160]. غير أن حجم الخسائر في المدنيين وصمودهم وصمود المقاومة، دفع رموز السلطة إلى أن تكون أكثر وضوحاً وصراحة في إدانة العدوان الإسرائيلي، والدعوة إلى بدء الحوار الوطني، وإعادة ترتيب البيت الفلسطيني. كما قامت السلطة بتجميد مفاوضات التسوية مع "إسرائيل"[161]، وقال الرئيس عباس "لن نقبل بتدمير حماس لنحلّ محلها، وهمنا الوحيد هو وقف الاعتداء على الشعب الفلسطيني، والسبيل الوحيد لإنهاء الانقسام هو الحوار، والحوار فقط"[162]. غير أن السلطة في رام الله افتقرت للإجراءات العملية للضغط على "إسرائيل" كإطلاق المظاهرات والاعتصامات في الضفة، وإطلاق سراح أسرى المقاومة، وإعادة فتح الجمعيات والمؤسسات التي أغلقتها... وغير ذلك.

وعلى الرغم مما في المبادرة المصرية وفي قرار مجلس الأمن 1860 بشأن الحرب على غزة من ثغرات أدّت إلى تحفّظ حماس وفصائل المقاومة عليهما، إلا أن السلطة في رام الله نظرت إلى قرار مجلس الأمن بإيجابية باعتباره "خطوة مهمة"[163]. ودعا الرئيس عباس حركة حماس إلى الموافقة "بلا أي تردد" على المبادرة المصرية، معتبراً أن الطرف الذي يرفضها "يتحمل المسؤولية عن شلال الدم"[164]. مع العلم أن المبادرة المصرية لم تنصّ على إدانة العدوان الإسرائيلي، ولم تميّز بين المعتدِي والمعتدَى عليه، ولم تطالب بشكل واضح بانسحاب القوات الإسرائيلية من القطاع، ولم تتعامل مباشرة مع الطرف الفلسطيني الذي يدير القطاع ويتولى الدفاع عنه (حماس وحكومتها).

أظهرت عدم قدرة الجماهير في الضفة الغربية على التظاهر والقيام بالفعاليات الشعبية حجم القبضة الأمنية لأجهزة السلطة، ومدى الدمار الذي أحدثته في المؤسسات الشعبية والاجتماعية، كما أظهرت الإجراءات الأمنية للسلطة حجم المخاوف لديها من أن تنقلب الفعاليات الشعبية إلى عمليات احتجاج واسعة ضدّها، أو أن تعبّر عن مدى شعبية حماس وتيار المقاومة في الضفة.

وكان ارتباك قيادة السلطة واضحاً عندما اعتذرت في اللحظات الأخيرة عن حضور قمة الدوحة، التي ناقشت العدوان على غزة في 2009/1/16، واعترف الرئيس عباس بتعرضه لضغوط منعته من المشاركة، وأنه إذا حضر القمة فإنه "سيذبح نفسه من الوريد إلى الوريد"[165]. بينما قامت حركة حماس بملء الفراغ، وألقى خالد مشعل كلمة حماس والمقاومة في افتتاح المؤتمر؛ وهو ما اعتُبر انتصاراً سياسياً وإعلامياً لحماس.

أدارت حماس المعركة السياسية بنفسها وبالتعاون مع فصائل المقاومة في دمشق؛ ولكن بالرغم مما أظهرته من كفاءة وحنكة، إلا أنها لم تنسق بشكل دائم وتفصيلي مع الحركات والفصائل التي اصطفت إلى جانبها. ولم تستثمر التحول الإيجابي في موقف الجبهة الشعبية لتعزز من عملية الشراكة معها ومع غيرها من الفصائل؛ لمواجهة الاستحقاقات المرتبطة بمواجهة العدوان، وفكّ الحصار، وإعادة ترتيب البيت الفلسطيني[166]. مع ملاحظة أن الجبهة الشعبية نفسها كانت تشهد نقاشاً داخلياً، وكانت مقيدة بشكل أو بآخر بمواقف نائب أمينها العام القريبة من رئاسة السلطة. ولعل حماس أثارت مخاوف هذه الفصائل بعد انتهاء العدوان على غزة، عندما دعت إلى إيجاد مرجعية بديلة عن منظمة التحرير... مما أدى إلى استنزاف بعض المكاسب السياسية التي تحققت في أثناء العدوان.

كان من نتائج العدوان على غزة تسريع إجراءات الحوار الداخلي الفلسطيني الذي رعته القاهرة، والذي تواصلت لقاءاته في شهري شباط / فبراير وآذار / مارس 2009، والذي تمكن من تقريب وجهات النظر في الكثير من المسائل، وإن كان هناك العديد من المسائل الرئيسية العالقة؛ وهو ما يمكن نقاشه في التقرير الاستراتيجي القادم بإذن الله.

خاتمة

هي سنة حمل فيها الجمل الفلسطيني الماء على ظهره دون أن يتمكن من شربه!! استمر الانقسام طوال سنة 2008، ولم يكن هذا الانقسام مجرد صراع على السلطة، بل كان انعكاساً لخلاف سياسي عميق، واختلافاً بين مسارين ورؤيتين للعمل الوطني الفلسطيني، وقد يطول الأمر بانتظار أن تتوافق الرؤيتان أو أن يُحسم الأمر لأحدهما. ولم يستطع الفرقاء الجلوس على طاولة واحدة، وظلّت أجواء الاتهام وانعدام الثقة والشروط المسبقة هي السائدة.

تناغمت حكومة سلام فياض مع اتفاقات أوسلو، واستحقاقات خريطة الطريق، وكفَّت يد الفلسطينيين، ولاحقت المقاومة؛ لكنها لم تنجح في الحصول على أدنى تعهد من الإسرائيليين بكفّ أيديهم عن الاستيطان ومصادرة الأراضي والتهويد والاعتقالات والاغتيالات.

حكومة إسماعيل هنية وحماس عاشت بين خيارين إما الحصار والموت البطيء، وإما السقوط والتهميش وربما الاجتثاث إذا ما قدِّر لبرنامج أوسلو وخريطة الطريق أن تعود لإدارة القطاع. وكان نجاحها يتمثل في قدرتها على البقاء في ظروف تكاد تكون مستحيلة، ويدفع ثمنها؛ حصاراً ودماراً، نحو مليون ونصف فلسطيني. وكان استمرارها في التسلح والإعداد لمواجهة الاجتياح الإسرائيلي، دليلاً على إصرارها على الصمود، وإنجاح خطّ المقاومة الذي تتبناه.

"الشرعيات" الفلسطينية مثلت نماذج شرعية منقوصة، بالنسبة لبعضها بعضاً وبالنسبة للعالم الخارجي، سواء أكانت شرعية حكومة سلام فياض، أم حكومة إسماعيل هنية. ومع نهاية سنة 2008 أصبحت شرعية الرئيس عباس نفسه محط تساؤل، إذ إن حماس التي كانت تعترف به رئيساً، اعتبرت أن ولايته تنتهي في 2009/1/8؛ وهو ما عقد الوضع الداخلي الفلسطيني، وإن كانت حماس فضلت ألا تدخل في مرحلة "كسر عظم" جديدة، بسبب الظروف التي رافقت العدوان الإسرائيلي على القطاع، وأجواء المصالحة الوطنية التي تلته. أما منظمة التحرير الفلسطينية فإن مؤسساتها التنفيذية والتشريعية، بما في ذلك لجنتها التنفيذية ومجلسها المركزي ومجلسها الوطني تعاني من انتهاء مددها القانونية منذ نحو عشر سنوات، ومن أنها لم تعد تعكس حقيقة الواقع الفلسطيني ولا القوى الفلسطنية الموجودة على الأرض. إن أزمة "الشرعيات" هذه تشير بوضوح إلى مدى الحاجة إلى إعادة ترتيب البيت الداخلي الفلسطيني، ووضع ذلك على رأس أولويات العمل الوطني.

إن "فقدان الاتجاه" و"ضياع البوصلة" في قيادة المسار الوطني الفلسطيني؛ وتعارض برنامجي وأسلوبي القيادة في رام الله وغزة... أدى إلى محصلة "صفرية" أو سلبية، جعلت المشروع الوطني الفلسطيني يدور حول ذاته، ويستهلكها. وإن حالة "التيه" التي عانى منها الوضع الداخلي الفلسطيني طوال سنة 2008 ألقت بظلالها على الحوار بين فتح وحماس. ولعبة "عضّ الأصابع" بين فتح وحماس استمرت بانتظار أن يصرخ أحدهما أولاً، أو أن يلعب الوقت لصالح أحدهما دون الآخر. ومن الناحية العملية فإن الاشتراطات الإسرائيلية والأمريكية وضعت سقفاً مسبقاً لنتائج أي حوار فلسطيني لا تؤدي نتائجه "لالتزام" حماس بالاتفاقات التي وقعتها منظمة التحرير وقبول الشرعيات التي قبلتها. وكان المعنى الضمني لاشتراط إقامة حكومة ترفع الحصار هو الاستجابة لتلك الالتزامات. وبالتالي أصبح الإسرائيليون والأمريكيون حاضرين في صناعة القرار الفلسطيني ولو لم يكونوا حاضرين لجلسات الحوار؛ وهو ما أسمته حماس الفيتو الأمريكي.

وهكذا، فإن جوهر الأمر كان في الإجابة عن سؤال متعلق بمدى استعداد الفلسطينيين لتحمل التكاليف الناتجة عن التعبير الحرّ عن اختيارهم وإرادتهم وإصرارهم على حقوقهم التاريخية والمشروعة، أم بتقديم تنازلات مرتبطة بقراءة "واقعية" لموازين القوى والإمكانات المتاحة وإنقاذ ما يمكن إنقاذه.

ولذلك، يجب السعي لتحرير الإرادة الفلسطينية، وعدم الارتهان لمساعدات الدول المانحة، ورفض الشروط التي توضع مقابل الاعتراف الإسرائيلي – الأمريكي. كما يجب أن يحدث توافق وطني على فتح معبر رفح وسائر المعابر، وعدم التوظيف السياسي الداخلي للحصار، والسعي لإيجاد صيغة وطنية مشتركة لإعادة الإعمار، وتعزيز صمود ومقاومة الشعب الفلسطيني. كما يجب تشكيل حكومة تواجه الحصار وتواجه ملفات التهويد والاستيطان والجدار العنصري... وغيرها.

لم تنجح حركة فتح، بالرغم من المحاولات الجادة، في عقد مؤتمرها السادس بعد 19 عاماً من الانتظار، وظلّت تعيش أزمتها الداخلية التي نقلتها معها إلى السنة التالية، والتي ستظلّ فيها عناصر التأجيل والتعطيل فاعلة ما لم تتحقق معادلة "سحرية" تتعامل مع الاعتبارات السابقة، وتراعي مصالح اللاعبين الكبار والتيارات الفاعلة في الحركة.

على الرغم من القتل والدمار الذي أحدثته الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، إلا أن صمود المقاومة وبسالتها، وحنكة وصلابة قيادتها، والتفاف الجماهير الفلسطينية والعربية والإسلامية وحتى العالمية معها، وانتصارها في معركة "كسر الإرادات"، من خلال إفشالها الهجوم الإسرائيلي؛ كل ذلك جاء رافعة شعبية وسياسية وإعلامية لحماس وحكومتها ولتيار المقاومة. وأسهم في إيجاد حالة إحباط لدى الأعداء والخصوم من إمكانية إسقاط حماس واجتثاثها، ودفع باتجاه الحوار لإعادة ترتيب البيت الفلسطيني. وهو حوار ما تزال العديد من عوامل تعطيل إنجاحه قائمة، مما يستدعي إصراراً كبيراً، ومسؤولية عالية، وتقديماً للمصالح العليا للشعب الفلسطيني على الضغوط الخارجية، وعلى المصالح الشخصية والحزبية.

هوامش الفصل الأول

[1] من تصريح لسلام فياض نشرته جريدة **الحياة الجديدة**، رام الله، 2008/11/11.

[2] مع تأكيدنا على وحدة الوطن ورفض الانقسام، فإنه من باب العلم فإن هناك 47 عضواً من أعضاء المجلس من أبناء الضفة الغربية من حماس و29 من فتح. أما رئيس الحكومة فياض نفسه فهو يمثل كتلة لا يزيد عدد ممثليها في المجلس التشريعي عن عضوين اثنين (1.5%).

[3] جريدة **السفير**، بيروت، 2008/8/30.

[4] وكالة رويترز للأنباء، 2008/7/7، انظر: http://ara.reuters.com؛ وجريدة **الحياة**، لندن، 2008/8/2.

[5] جريدة **الشرق الأوسط**، لندن، 2008/7/28.

[6] جريدة **الخليج**، الشارقة (الإمارات)، 2008/8/11.

[7] جريدة **فلسطين**، 2008/12/18.

[8] **الحياة**، 2008/8/2؛ و**الخليج**، 2008/8/8؛ وجريدة **النهار**، بيروت، 2008/8/10.

[9] **الخليج**، 2008/3/14؛ وجريدة **الغد**، عمّان، 2008/8/31.

[10] انظر حول دراسة المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار) حول الوضع المالي في غزة، في: www.pecdar.ps/pdfs/emp.%20report.pdf

[11] انظر تقرير أمد للإعلام، 2008/6/18، في: http://amad.ps/arabic/?action=detail&id=13095

[12] انظر: المرجع نفسه؛ وانظر الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، 2008/4/7، في: http://auhri.net/palestine/mezan/2008/pro407-2.shtml

[13] موقع الجزيرة.نت، 2008/4/14، انظر: http://www.aljazeera.net

[14] **الحياة**، 2008/2/6.

[15] **الخليج**، 2008/6/24.

[16] انظر تصريح عزام الأحمد، جريدة **القدس العربي**، لندن، 2008/4/29؛ وتصريح عبد الله عبد الله، جريدة **عكاظ**، جدة (السعودية)، 2008/4/29.

[17] **الخليج**، 2008/6/5.

[18] موقع المركز الفلسطيني للإعلام، 2008/1/5، انظر: http://www.palestine-info.info/ar

[19] المرجع نفسه.

[20] **الحياة**، 2008/1/1.

[21] **الحياة**، 2008/2/27.

[22] **القدس العربي**، 2008/11/12.

[23] انظر تصريحات عزام الأحمد، **القدس العربي**، 2008/9/20؛ وموقع عرب48، 2008/8/23، انظر: http://www.arabs48.com؛ و**الغد**، 2008/11/5؛ وتصريح الإفرنجي، **الخليج**، 2008/11/6؛ وتصريح قدورة فارس، وكالة قدس برس إنترناشيونال، 2008/9/29.

[24] **الحياة الجديدة**، 2008/8/1؛ وانظر أيضاً: جريدة **البيان**، دبي (الإمارات)، 12 و2008/11/24.

[25] انظر تصريحات: محمد نزال، الجزيرة.نت، 2008/4/27؛ وفوزي برهوم، **الشرق الأوسط**، 2008/7/6؛ وعزت الرشق، المركز الفلسطيني للإعلام، 2008/7/6؛ وخالد مشعل، **النهار**، 2008/7/16؛ وإسماعيل رضوان، **القدس العربي**، 2008/7/22؛ ومحمود الزهار، **القدس العربي**، 2008/8/13؛ وسعيد صيام، **الخليج**، 2008/10/27.

[26] الجزيرة.نت، 2008/6/25.

[27] **الشرق الأوسط**، 2008/1/5.

[28] جريدة **الأهرام**، القاهرة، 2008/1/24. وقال عزام الأحمد "إنني أقول باسم الرئيس أبو مازن: لن يكون هناك لقاء مع أي كان لا يلتزم بالشرعية الفلسطينية، التي يشكل الرئيس عباس رأسها". انظر: جريدة **الدستور**، عمّان، 2008/1/24.

[29] **الحياة**، 2008/1/26.

[30] جريدة **الوطن**، أبها (السعودية)، 2008/1/26.

[31] **الحياة**، 2008/1/27.

[32] **الحياة**، 2008/1/28.

[33] الجزيرة.نت، 2008/3/24.

[34] **الخليج**، 2008/3/25.
[35] الجزيرة.نت، 2008/3/24؛ و**الشرق الأوسط**، 2008/3/25.
[36] **الحياة**، 2008/3/24.
[37] جريدة **الأيام**، رام الله، 2008/3/30.
[38] جريدة **العرب**، الدوحة (قطر)، 2008/4/4.
[39] **الشرق الأوسط**، 2008/4/1.
[40] **الشرق الأوسط**، 2008/4/1.
[41] **الدستور**، 2008/4/8.
[42] **الغد**، 2008/5/30.
[43] **الحياة**، 2008/6/10.
[44] انظر مثلاً: تصريح سامي أبو زهري، المركز الفلسطيني للإعلام، 2008/6/8؛ وتصريح محمد نزال، قدس برس، 2008/6/11.
[45] قال نبيل عمرو إن محمود عباس تعمد مقاطعة خالد مشعل لدى زيارته لدمشق رداً على رسالته "الاستفزازية" التي بعث بها إلى قادة عرب. انظر: **الحياة**، 2008/7/10؛ وانظر أيضاً تعليقاً لمحمود عباس بالمعنى نفسه في: **الحياة**، 2008/7/30.
[46] انظر: **الخليج**، وجريدة **الشرق**، الدوحة (قطر)، 2008/8/10. وأرسلت حماس ردوداً على الأسئلة المصرية وفق الخطوط العامة التي سبق ونشرتها **الشرق الأوسط** في 2008/7/7.
[47] **القدس العربي**، 2008/7/22.
[48] **الخليج**، 2008/9/7.
[49] **عكاظ**، 2008/9/30.
[50] **عكاظ**، 2008/10/6.
[51] انظر مثلاً: تصريح قدورة فارس، قدس برس، 2008/10/12؛ وتصريح محمود عباس، **الخليج**، 2008/10/21.
[52] انظر تصريح سامي أبو زهري، **الخليج**، 2008/10/29؛ وتصريح عزت الرشق، عرب48، 2008/11/3.
[53] انظر تصريح نبيل شعث، **القدس العربي**، 2008/11/5؛ وتصريح محمود عباس، **الشرق الأوسط**، 2008/11/8.
[54] **الغد**، 2008/11/9.
[55] **الحياة**، 2008/11/9.
[56] انظر تصريح عزام الأحمد، **عكاظ**، 2008/11/9؛ وخطاب محمود عباس في ذكرى وفاة ياسر عرفات، **القدس العربي**، 2008/11/12.
[57] انظر تصريح موسى أبو مرزوق، **القدس العربي**، 2008/11/11.
[58] انظر تصريح خليل الحية، جريدة **فلسطين**، 2008/11/12.
[59] انظر تصريح خالد مشعل، **الحياة**، 2008/11/24.
[60] جريدة **القدس**، 2008/11/9.
[61] **الغد**، 2008/11/9.
[62] **الحياة الجديدة**، 2008/11/10.
[63] **الحياة الجديدة**، 2008/11/12.
[64] انظر مثلاً: تصريح أحمد عبد الرحمن، **الحياة الجديدة**، 2008/12/28.
[65] انظر: أحمد الخالدي، التداعيات القانونية لانتهاء ولاية الرئيس محمود عباس، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2008/9/6، في:
http://www.alzaytouna.net/arabic/data/attachments/ReportsZ/Legal-Implications-Abbas-Term-End-Khalidi_9-2008.pdf
[66] **عكاظ**، 2008/6/30.
[67] **القدس العربي**، 2008/6/30.
[68] قام مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات بنشر مذكرة الدكتور الخالدي، بالإضافة إلى أربعة إسهامات أخرى عن الموضوع شارك فيها د. وليد عبد الحي، ود.عبد الستار قاسم، ود. شفيق المصري، ود. محمد سعيد إدريس. انظر المقالات في موقع الزيتونة:
http://www.alzaytouna.net/arabic
[69] انظر تصريح واصل أبو يوسف، **الحياة**، 2008/9/23؛ وتصريح محمود عباس، **البيان**، 2008/10/21.
[70] جريدة **الأخبار**، بيروت، 2008/10/6، نقلاً عن: *The Jerusalem Post* newspaper, 5/10/2008.

[71] انظر تصريحات: فوزي برهوم، **الخليج**، 2008/10/12؛ وصلاح البردويل، وكالة معاً الإخبارية، 2008/12/13؛ وعزيز الدويك، **الحياة**، 2008/12/17.
[72] **المستقبل**، 2008/10/20.
[73] انظر: **الحياة**، و**النهار**، و**الغد**، 2008/11/24.
[74] **العرب**، 2008/11/27.
[75] انظر مثلاً: المركز الفلسطيني للإعلام، 2008/11/23؛ و**الحياة**، 2008/11/24.
[76] عرب48، 2008/10/12.
[77] **الغد**، 2008/10/26.
[78] **الخليج**، 2008/12/3.
[79] انظر تصريح هشام أبو غوش، عضو المكتب السياسي للجبهة الديموقراطية، **الحياة الجديدة**، 2008/11/23.
[80] **السفير**، 2008/12/5.
[81] **القدس العربي**، 2008/12/20.
[82] **الدستور**، 2008/9/30.
[83] **الشرق الأوسط**، 2008/1/6.
[84] **العرب**، 2008/2/24.
[85] انظر: **القدس العربي**، 2008/4/5.
[86] **القدس العربي**، 2008/4/22.
[87] **الحياة الجديدة**، 2008/6/13.
[88] **القدس العربي**، 2008/7/25.
[89] **البيان**، 2008/7/31. أشار المصدر نفسه إلى أن الخمسة المطالبين بعقده في الخارج هم فاروق قدومي، وهاني الحسن، ومحمد جهاد، وأبو ماهر أحمد غنيم، وسليم الزعنون.
[90] **القدس العربي**، 2008/8/4.
[91] قدس برس، 2008/8/17.
[92] **القدس العربي**، 2008/10/25.
[93] انظر: وكالة معاً، 2008/11/9؛ وانظر أيضاً حول حساسية الورقة المالية: **القدس العربي**، 2008/8/9.
[94] **الغد**، 2008/12/15.
[95] **الخليج**، 2008/12/16؛ وانظر أيضاً تصريح هاني الحسن الذي نسبت له جريدة **فلسطين** في 2008/12/26 قوله إن أعضاء اللجنة المركزية سيتقاضون مبلغ 25 ألف دولار شهرياً، ولا يرغب عدد من أعضاء اللجنة بخسارة هذا المبلغ إذا ما ترك مقعده.
[96] **الحياة الجديدة**، 2008/12/16.
[97] **القدس العربي**، 2008/1/16.
[98] وكالة معاً، 2008/2/14.
[99] **الشرق الأوسط**، 2008/2/16.
[100] **الحياة**، 2008/2/17.
[101] **العرب**، 2008/2/24.
[102] **الأخبار**، بيروت، 2008/10/13.
[103] **الأيام**، رام الله، 2008/3/20.
[104] **القدس العربي**، 2008/3/21.
[105] **القدس العربي**، 2008/4/7.
[106] **الحياة**، 2008/12/19.
[107] **النهار**، 2008/11/13.
[108] **الشرق**، الدوحة، 2008/8/10. فُصِل عبد ربه من حزب فدا بعد سنوات من تعيينه في اللجنة التنفيذية للمنظمة، لكنه ظل في منصبه في اللجنة التنفيذية.
[109] **الشرق**، الدوحة، 2008/8/27.
[110] جريدة **الحقائق**، لندن، 2008/3/15، في: http://www.alhaqaeq.net/?rqid=9&secid=3&art=84643
[111] **الشرق**، الدوحة، 2008/8/10؛ و**الحياة**، 2008/10/17.

[112] **الحياة**، 2008/10/17.
[113] قدس برس، 2008/11/23.
[114] **الخليج**، 2008/4/23.
[115] **الدستور**، 2008/8/8.
[116] **الخليج**، 2008/5/6.
[117] **الشرق الأوسط**، 2008/10/28.
[118] **الحياة**، و**القدس العربي**، 2008/1/8.
[119] **الشرق**، الدوحة، 24/1/2008.
[120] **الدستور**، 2008/9/13.
[121] أحمد بديري، ازدياد الاعتقالات من قبل الأجهزة الأمنية الفلسطينية في الضفة، هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي)، 2008/10/19، في:
http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_7678000/7678733.stm
[122] **القدس العربي**، 2008/9/22.
[123] وكالة معاً، 2008/12/2.
[124] **القدس العربي**، و**البيان**، 2008/5/28.
[125] جريدة **فلسطين**، 2008/4/8.
[126] انظر: **القدس العربي**، 2008/1/8، و2008/10/28؛ و**الدستور**، 8 و2008/10/24؛ و**الشرق الأوسط**، 2008/10/28.
[127] أحمد بديري، ازدياد الاعتقالات من قبل الأجهزة الأمنية الفلسطينية في الضفة.
[128] عرب48، 2008/1/7، في: http://www.arabs48.com/display.x?cid=6&sid=6&id=51249
[129] انظر: مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، 2008/2/23: http://www.addameer.org
[130] موقع مركز البيان للإعلام، 2008/11/13، في:
http://www.albian.ps/ar/portal/01942ed0-9740-47f1-beef-0577d59f78d3.aspx
[131] أحمد بديري، ازدياد الاعتقالات من قبل الأجهزة الأمنية الفلسطينية في الضفة؛ و**القدس العربي**، 2008/11/1.
[132] رويترز، 2008/12/4؛ و**القدس العربي**، 2008/12/5.
[133] انظر: أحمد بديري، ازدياد الاعتقالات من قبل الأجهزة الأمنية الفلسطينية في الضفة.
[134] **الخليج**، 2008/10/16؛ وانظر أيضاً تصريح نمر حماد، الجزيرة.نت، 2008/10/30؛ وتصريح سعدي الكرنز، أمين عام مجلس الوزراء، **القدس العربي**، 2008/8/2.
[135] **الشرق الأوسط**، 2008/11/8.
[136] **الأيام**، رام الله، 15 /2008/4.
[137] **الشرق الأوسط**، 2008/5/27؛ و**القدس العربي**، و**الوطن**، السعودية، 2008/5/28.
[138] انظر: أحمد بديري، ازدياد الاعتقالات من قبل الأجهزة الأمنية الفلسطينية في الضفة؛ و**القدس العربي**، 2008/11/12.
[139] **الخليج**، 2008/10/31؛ و**الحياة**، 2008/10/31.
[140] **الأيام**، رام الله، 2008/1/1؛ ووكالة سما الإخبارية، 2008/1/1.
[141] **الخليج**، 2008/6/3.
[142] المركز الفلسطيني للإعلام، 2008/1/1.
[143] انظر: **الحياة**، و**الشرق الأوسط**، و**الخليج**، 2008/1/20.
[144] انظر: **الحياة**، و**الشرق الأوسط**، 2008/8/4.
[145] انظر: **الشرق**، الدوحة، 2008/8/1.
[146] انظر: **الخليج**، 2008/8/8.
[147] انظر: **الحياة**، 2008/9/17؛ وانظر تقرير موقع هيومن رايتس ووتش حول إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة، أحداث عام 2008، في: http://www.hrw.org/en/world-report/2009-5
[148] انظر تقرير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في:
http://www.pchrgaza.org/PCHR/a/campaigns_field.html
[149] وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا)، 2008/1/13؛ ومركز الميزان لحقوق الإنسان، في:
http://www.mezan.org/site_ar/insecurity/insecurity_statistics.php

[150] انظرالتقييم المهم الذي كتبه: بشير موسى نافع، الحرب على قطاع غزة، مركز الجزيرة للدراسات، 2009/3/26، في:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/49FB5319-C422-4491-889C-88F8A1D1BC69.htm

[151] المركز الفلسطيني للإعلام، 2009/1/21.

[152] **الحياة**، 2008/12/28.

[153] المركز الفلسطيني للإعلام، 2008/12/29.

[154] قدس برس، 2008/12/27.

[155] **المستقبل**، 2009/1/5.

[156] **الشرق الأوسط**، 2009/1/25.

[157] **القدس العربي**، 2009/1/20.

[158] انظر: **الشرق الأوسط**، 2009/1/25؛ وبي بي سي، 2009/1/24، في:
http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_7848000/7848888.stm

[159] انظر: بشير موسى نافع، الحرب على قطاع غزة.

[160] الجزيرة.نت، 2008/12/28.

[161] رويترز، 2008/12/29.

[162] **الحياة الجديدة**، 2009/1/6.

[163] **الحياة**، 2009/1/10.

[164] **الحياة**، 2009/1/11.

[165] جريدة **الوطن**، الدوحة (قطر)، 2009/1/17.

[166] انظر: بشير موسى نافع، الحرب على قطاع غزة.

The Palestinian Strategic Report 2008

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2008

هذا التقرير

يسر مركز الزيتونة أن يقدم للقارئ الكريم التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2008، والذي يصدر للعام الرابع على التوالي. وهو تقرير سنوي يهدف إلى متابعة الشأن الفلسطيني بالرصد والاستقراء والتحليل. ويغطي التقرير الأوضاع السياسية الداخلية، والوضع الإسرائيلي، وعلاقات التسوية والصراع مع "إسرائيل"، ويعالج المواقف العربية والإسلامية والدولية من القضية الفلسطينية. كما يناقش الجوانب المتعلقة بالأرض والمقدسات والمؤشرات السكانية والاقتصادية الفلسطينية.

يتميز التقرير بأن معلوماته محدثة حتى نهاية 2008، وأنه قد قام بإعداده ومراجعته نخبة متميزة من الأساتذة المتخصصين.

وعلى الرغم من سخونة العديد من المواضيع وحساسيتها، فإن مركز الزيتونة حرص على الالتزام بخطه في إصدار الدراسات والأبحاث الرصينة، وفق أفضل المعايير العلمية والمهنية. ويأمل المركز أن يكون هذا التقرير إضافة جادة في ميدان الدراسات الفلسطينية.

د. محسن صالح

ISBN 978-9953-500-75-1
9 789953 500751

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations
ص.ب.: 14-5034 بيروت - لبنان
تلفون: 644 803 1 961+ | تلفاكس: 643 803 1 961+
info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net